

2018

التقرير السنوي
القسط لدعم حقوق الإنسان



ALQST Advocating for Human Rights

2018

التقرير السنوي
القسط لدعم حقوق الإنسان

Annual Report

Issue ID: ALQST-20190128annual

ALQST Advocating for Human Rights

الفهرس

رسائل القسط	6
ملخص تنفيذي	8
تسلسل زمني لأحداث حقوقية خلال العام 2018 ..	10
حرية التعبير عن الرأي	15
حرية التجمع والتنظيم	16
معتقلو الرأي	17
استهداف المعارضين في الخارج	18
الحرب على الإرهاب	19
السجون السعودية	20
التعذيب في السعودية في ظل الإفلات من المحاسبة ..	26
الاختفاء القسري	32
حقوق المرأة	35
حقوق العمال	36
حق اللجوء	37
البدون	39
تطبيق عقوبة الإعدام	40
حملة القسط للجوائز العالمية	41
الختام والتوصيات	43

رسائل القسط

إلى المجتمع السعودي:

الصمت على انتهاكات حقوق الإنسان وتكميم الأفواه من شأنه أن يعرض حياة المزيد من الإصلاحيين والنشطاء وبقية أفراد المجتمع للخطر، ويدمر المجتمع بإخفاء الحقيقة وترسيخ الاستبداد، لذا فإن كشف الانتهاكات والتصدي لها بكافة الطرق المشروعة هو واجب مجتمعي يجب عدم التفريط به، ومن لا يستطيع المساهمة في التصدي للانتهاكات والظلم فعليه معاونة أولئك الذين يتصدون للانتهاكات ويدعون للعدالة بالطرق الممكنة، وعدم الانخراط بأي شكل من الأشكال في تأييد الظلم.

إلى منظمات حقوق الإنسان والنشطاء والإعلام وداعمي الحقوق والحريات:

يشعر المجتمع في الداخل بأنه مكبل ومهدد، وهو يثمن جهودكم ودعمكم، وعدم التفاعل المباشر الكافي من المجتمع لا يعني عدم الاهتمام، بل يعني الخوف من بطش السلطات، وما تروونه من مؤيدين للقمع والانتهاكات لا يمثلون المجتمع، ومن يؤيدون السلطات في البيئة غير حرة غالبًا خائفون من السلطات، أو يعملون لديها لهذا الدور، أو يرجون منفعة من السلطات بمدح فعلها وشتم من يقاوم الانتهاكات والظلم، سواءً كان ذلك النفع مالا أو منصباً أو حضوراً وجمهوراً وشهرةً أو أمناً توفره السلطات، ولذلك فإن الصوت البارز لن يمثل المجتمع، بل سيمثل هذه الحالة من خوف السلطات ورجالها، مع وجود أصوات حرة صادقة تضطر أحياناً للمغامرة التي تدفعها للسجون أو المهجر أو البقاء تحت خوف من السلطات.

إلى السلطات السعودية:

هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف تماماً، فمحاولة ترسيخ الاستبداد بالانتهاكات والسجون وتكميم الأفواه وقمع حريات كل فئات المجتمع من شأنها أن تزيد من التدمير المجتمعي والتخلف في البلاد، كما تعرض المستقبل لمزيد من الخطر سواءً من الاتجاه للعنف الذي يدفع له القمع والاستبداد، أو التخلف الذي هو نتيجة الفساد. وإن ما يحدث في السعودية حالياً هو حرب على الحريات، وتغييب للمجتمع، وتغطية للفساد المالي والإداري، وتعريض مستقبل البلاد للخطر، ويجب التوقف عنه حالاً، هذا ولن يحمي الوطن ويقويه دفع أموال الشعب للحلفاء لإصماتهم، ولا حملات الدعاية والإعلان، ولا إسكات أبناء الشعب وعدم السماح لهم وتغييبهم. وإصمات من ينتقد الانتهاكات لا يعني عدم وجود انتهاكات، ودفع الأموال على المؤسسات لتحسين صورة القيادة لا يعني تحسين الصورة، بل يجب السماح للحريات والعدالة والمساواة أن تأخذ مجراها، ومحاسبة كل من ارتكبوا الجرائم والانتهاكات في الماضي وتوفير الضمانات القانونية لعدم تكرار ذلك، والبدء نحو الإصلاح الحقيقي الذي يبتدئ بالفصل بين السلطات والسماح للمجتمع أن يشارك في إدارة بلاده، وأن يشكل مؤسساته ونقابات و هيئاته وأحزاب، ويبني مؤسسات مجتمع مدني بشكل حر ليتم بناء مجتمع صحي، فمن حقه أن يعيش حياة تحفظ كرامته، وتسمح له ببناء وطنه ومراقبة موارده ورسم مستقبله، وألا يكون هذا العام 2019 عام انتهاكات وخوف وظلم وقتل وقمع كما كان العام 2018 والأعوام التي سبقتها.

إلى المجتمع الدولي والدول الحليفة للسلطات السعودية:

إن ما تروونه من قمع وانتهاكات من القيادة السعودية تجاه المجتمع بكافة أطيافه هو صراع بين الاستبداد والفساد الذي تقوده السلطات، مع الإصلاح والحقوق الذي يطالب به نشطاء حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح وفئات واسعة من المجتمع تواجه القمع والإرهاب من قبل السلطات، وتستخدم السلطات كل إمكانيات الشعب لإصماتهم وتشويه سمعته، وتستخدم الوفرة المالية من أجل نشر رؤيتها ودعايتها ومن أجل تشويه سمعة المجتمع والادعاء أنه مجتمع متطرف أو إرهابي أو يقف في طريق النهضة، بينما يتم قمع دعاة الحقوق والإصلاح والزج بهم في السجون وتصفيتهم أيضاً، وتستخدم السلطات أموال الشعب لشراء الحلفاء عبر التبرعات للدول الضعيفة والصفقات الفاسدة مع الدول القوية، إن على المجتمع الدولي أن ينحاز ويدعم بوضوح خيارات الشعب الإصلاحية، ومن المعيب والشائن أن ينحاز للسلطات لأنها تملك المال، وأن يدعم أو يغض الطرف عن انتهاكاتهما، ولنتذكر أن حقوق الإنسان حق لكل إنسان أيًا كان دينه وعرقه ولونه، وأن صفقات النفط والأسلحة وجماعات الضغط الممولة بفساد يجب ألا تكون حاجباً مانعاً من اتخاذ مواقف أخلاقية والوقوف بجدية وباحترام للقوانين الدولية مع دعم حقوق الإنسان، ولن تحصل

شعوب العالم على مجتمعات آمنة مادامت الأموال بأيدي قيادات فاسدة، ومادامت القوة والنفوذ بيد دولٍ تقدم المصالح على القيم، وما دامت حقوق الإنسان في ذيل قائمة الأولويات لدى تلك الدول.

إلى محبي العدالة وحقوق الإنسان في أنحاء العالم:

يجب الضغط على الأنظمة في كل مكان من قبل المجتمعات المدنية، ليتوقفوا عن تقديم المصالح على القيم، ومن أجل التوقف عن ممارسة الانتهاكات أو دعم الانتهاكات أو الصمت عنها، فالمجتمعات الحرة قادرة على التغيير للأفضل والضغط باتجاهه إذا كانت الحكومات لا تسير نحو ذلك.

ملخص تنفيذي

ابتدأ العام 2019 وحالة حقوق الإنسان في السعودية في أسوأ مراحلها، والسعودية دولة قمعية واستبدادية من قبل، ولم تكن بلدًا ديمقراطيًا ولا حرًا يومًا من الأيام، إلا أن القمع المتزايد والانتهاكات الجسيمة المتصاعدة تأخذنا للأسوأ بشكل سريع وفي غاية الخطورة ما لم يُكَبَّح هذه التوجه، فقد كان العام المنصرم 2018 الذي يغطيه هذا التقرير عام مليء بالانتهاكات والجرائم، ولعل أقيحها وأوضحها التعذيب البشع الذي تتعرض له ناشطات حقوق الإنسان ونشطاء آخرون، وعملية القتل البربري المخطط للصحفي جمال خاشقجي، وطلب تنفيذ عقوبة الإعدام بسلميين مثل إسماعيل الغمغام والدكتور سلمان العودة والدكتور عوض القرني والدكتور علي حمزة العمري.

في العام المنصرم 2018 تم استهداف كل شرائح المجتمع، وزج بكل الأصوات الحرة خلف القضبان، وصدرت أحكام قاسية جدًا على بعضهم، وعاد التعذيب بشكل مروع ووحشي وأبرزها تعذيب ناشطات حقوق الإنسان والتحرش الجنسي بهن وتهديدهن بالاعتصاب والقتل، وتم استهداف معارضين في الخارج بطرق مختلفة أبرزها قتل الصحفي جمال خاشقجي، وسعت السلطات لمزيد من الإصمات بهجوم منظم على وسائل التواصل الاجتماعي بما يعرف بجيوش الذباب الإلكتروني وبالاختراق والتجسس.

واستمرت جرائم الحرب في اليمن، وزادت أزمات الشعب الاقتصادية بعد فرض رسوم وضرائب وتقليص للعلاوات والدخل، وازدادت الأسعار، وازداد الفقر ونسب البطالة وإيقاف الخدمات وتعطيلها عن عدد كبير من المتضررين، ورحل عدد من المهاجرين والعمال، بعضهم تم ترحيله إلى بلده التي فر منها بسبب الصراع، وفرضت رسوم قاسية عليهم ورسخت أنظمة تزيد من انتهاك حقوقهم.

ورفضت السلطات رفع نظام الولاية عن المرأة الذي يقيد حريتها ويمنعها من التصرف في حياتها دون إذن ولي الأمر، واستمر الإعدام بأرقام عالية وفي كثير منها بأحكام تعزيرية تعتمد على رؤية القاضي واجتهاده لأعمال غير عنيفة، وكثفت السلطات جهودها عبر إعلامها الرسمي وغير الرسمي لزرع الكراهية بين فئات المجتمع، وتكثيف العنصرية والطائفية وسبل الشقاق بين مكونات المجتمع وأيضًا مع دول الجوار ومع شعوب العالم، ودعمت حملات لهذا على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويأتي هذا الانحدار الحقوقي منذ تولي الملك سلمان للحكم، ويزداد بتمكين ابنه محمد بن سلمان من صلاحيات ونفوذ أكبر. وكان واضحًا اعتماد السلطات على حملات الدعاية والإعلان، وإصمات كل فئات الشعب الناقدة، وإسكات كل المواقف الناقدة دوليًا أيضًا، والمغامرات والحروب الخارجية، ودعم الأنظمة الاستبدادية وحثها على مزيد من الاستبداد والقمع كما يحصل مع حكومة البحرين ومصر، وافتعال الأزمات الخارجية مع من لا يدعم هذا التوجه كما حدث مع قطر وكندا والنرويج والسويد وتركيا وألمانيا، وشراء الحلفاء بمال الشعب عبر عمليات فساد مضاعفة، تبدأ بالاستئثار بالثروة، ومنع الشعب من المراقبة والمشاركة، ثم استخدام هذه الثروة بطريقة غير شرعية لتجميل صورة الاستبداد عبر التبرع ببعضها لحكومات فاسدة، أو عبر صفقات سلاح فاسدة، وتستخدم الأسلحة لانتهاكات أخرى، فتكون بذلك دورة مضاعفة من الفساد والقمع والاستبداد لكسب حلفاء يدعمون هذا الاستبداد.

وقد وقفت كثير من دول العالم داعمة أو متفرجة لانتهاكات السلطات السعودية، وقد انجرف كثير من القادة مع دعاية محمد بن سلمان لنفسه وتورطوا في تقديمه كإصلاحي حتى فضح محمد بن سلمان بعد قصص التعذيب المروع ومقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية في تركيا، وفضح الذين وقفوا مع محمد بن سلمان وقدموه كإصلاحي.

نحن في القسط ندعو المجتمع الدولي لإدانة اعتداءات السلطات السعودية المستمرة والمتصاعدة على حقوق الإنسان. ستري السلطات السعودية في صمت المجتمع الدولي ضوءاً أخضر لتستمر في تعسفها واعتداءاتها. يجب الضغط عليها لتتخذ إجراءات لتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد، منها: إنهاء مضايقة ومحاكمة وإدانة من يمارسون الحق في حرية التعبير، والحق في التجمع والتنظيم، بالطرق السلمية، وإنهاء استخدام التعذيب والتعامل الوحشي والمهين واللا إنساني، بما في ذلك ما مارسه على نشطاء حقوق المرأة، وإلغاء نظام الولاية (أنظر التوصيات في آخر التقرير). إن اتخذت السلطات هذه الإجراءات سيكون ذلك مؤشراً لصدق نيتها في الإصلاح، وإن لم تتخذها فسيبين ذلك عزمها على الاستمرار في تجاهل حقوق المواطنين في السعودية وخارجها.

تسلسل زمني لأحداث حقوقية خلال العام 2018

لقد طالت الاعتقالات والأحكام فئات واسعة من الشعب، وفيما يلي تسلسل زمني لبعض الأحكام والاعتقالات التي طالت شرائح مختلفة خلال العام المنصرم بالإضافة إلى أحداث حقوقية أخرى تم تفصيلها في باقي التقرير:

5 يناير: تم الحكم بالسجن على أربعة شعراء بعد محاورة شعرية وهم منيف المنقرة، خمسة أعوام، سلطان الشيباني، خمسة أعوام، عبد الله عتقان السلمي، عشرة أعوام ومحمد الحويطي، عشرة أعوام، بتهمة التحريض على ولي العهد ومستشاريه في حفل زواج جماعي وأمام الشاشات.

10 يناير: تم الحكم على عبد الرحمن بن محمد العريفي بسبب بعض التغريدات.

25 يناير: اعتقال الناشطة نهى البلوي بسبب كتاباتها المطالبة بالإصلاح ليتم الإفراج عنها في 24 فبراير من نفس العام.

25 يناير: المحكمة الجزائية المتخصصة تصدر حكماً بالسجن 7 أعوام ضد الناشط الحقوقي عبد الله العطوي، و 14 عام ضد الناشط الحقوقي محمد العتيبي بتهمة تتعلق بتأسيسهما جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان.

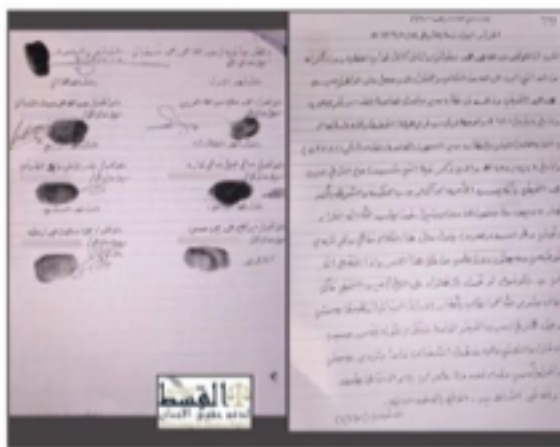
29 يناير: اعتقال الشاعر محمد بن حزمي القرني وعمه حزمي بن ردعان القرني وحرمانهم من الزيارة والاتصال وتوكيل محام رغم مضي شهر على اعتقالهما.

8 فبراير: صدور حكم بسجن الكاتب صالح الشجيحي خمس سنوات ومثلها المنع من السفر من المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة انتقاد الديوان الملكي والعاملين فيه في لقاء تلفزيوني.

27 فبراير: المحكمة الجزائية المتخصصة تصدر حكم على الناشط الحقوقي عصام كوشك بالسجن أربع سنوات ومثلها منع من السفر بتهمة تأليب الرأي العام ومشاركته في حملات تدعو لحقوق الإنسان.

28 فبراير: المحكمة الجزائية المتخصصة تصدر حكماً على الناشط الحقوقي عيسى النخيفي بالسجن ست سنوات ومثلها منع من السفر بسبب نشاطه الحقوقي، وفي 19 إبريل، شاهد رئيس في قضية المعتقل عيسى النخيفي يؤكد براءته من الشهادة المنسوبة له ويؤكد أنها مزورة، إلا أن محكمة الاستئناف صادقت على الحكم في 7 مايو متجاهلة كون الشهادة ضده مزورة.

وثائق المحكمة (على اليمين) و شهادة الشاهد (على اليسار) في قضية النخيفي



15 مارس: مdahمة منزل الكاتب تركي بن عبد العزيز الجاسر واعتقاله ومصادر أجهزته وابتزازه ببعض محتواها الخاص والعائلي. تركي اختفى بعد اعتقاله بشكل كامل، ولم يسمح له بالزيارة ولا بالاتصال ولا تجيب السلطات عن أي استفسار عن الجاسر. الجاسر مختفي قسرًا حتى كتابة هذا التقرير.

28 مارس: اعتقال السيدة عايدة الغامدي وإبناها عادل الغامدي في جده ومdahمة منزلها في الدمام واعتقال إبناها الثاني سلطان (الذي أفرج عنه فيما بعد)، لاتهامها بتلقي أموال مشبوهة من إبناها عبدالله الغامدي المعارض المقيم في لندن. جرى الاعتقال بدون مذكرة توقيف ولم يسمح لهم بتوكيل محامي. السيدة عايدة الغامدي وإبناها عادل لا يزالان رهن الاعتقال حتى كتابة هذا التقرير.

12 مايو: الكويت تسلم نواف الرشيد للسلطات السعودية.

15 مايو: اعتقال مجموعة المدافعات والمدافعين البارزين عن حقوق الإنسان بعد مdahمة منازل المجموعة وتفتيشها في أوقات متأخرة من الليل، وهُنَّ: عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، لجين الهذلول، مديحة العجروش، عائشة المانع، حصة آل الشيخ، إبراهيم المديميغ عبد العزيز المشعل، ومحمد الربيعه، ونشرت الصحف السعودية حملة خونت فيها المجموعة، وبعدها بأسبوع أفرجت السلطات عن المانع، والعجروش، وآل الشيخ، كما أفرجت في 23 ديسمبر عن إبراهيم المديميغ.

20 مايو: اعتقال الناشطة النسوية ولاء آل شبر وأفرج عنها بعد الاعتقال بأيام.

24 مايو: إعادة اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان البارز محمد البجادي وهو أحد مؤسسي جمعية حسم، وذلك بعد الإفراج عنه من سجنه السابق منذ مارس 2011 إلى ديسمبر 2015 ويعد أحد أبرز النشطاء في السعودية وتم اعتقاله رغم توقيفه عن النشاط.

24 مايو: اعتقال شدن خالد العنزي بسبب انتقادها طريقة تعامل الحكومة مع ملف البدون.

1 يونيو: تزايد التعذيب تدهور الوضع الصحي للدكتور موسى القرني.

1 يونيو: الحكم بالسجن والمنع من السفر على الدكتور محمد الحضيف بسبب تعبيره عن الرأي واتهامه بتقويض اللحمة الوطنية والإساءة إلى دول الجوار (يقصد بها: الإمارات العربية المتحدة)، نشر كتابات مناوئة لسياسة الدولة، والتواصل مع أعضاء في جهة مناوئة للدولة (يقصد بها: الإخوان المسلمون).

2 يونيو: بعد ضغوط دولية، النيابة العامة السعودية تصدر بيانًا تقول فيه إنها أخذت اعترافات من الحقوقيين المعتقلين بأن لهم تواصل بجهات أجنبية.

6 يونيو: اعتقال الكاتبة والناشطة نوف عبد العزيز بعد تضامنها مع الناشطات المعتقلات، وفي التاسع من يونيو نشرت مياء الزهراني رسالة عاطفية قد كتبها نوف قبل اعتقالها واعتقلت مياء أيضًا بعد ساعات من نشرها الرسالة. وسألت نوف في الرسالة: "كيف نطارد من أجل دفاعنا عن الحقوق!" و"كيف ضاقت بنا الأماكن في وطننا... واعتبر أن عدوًا ومجرمًا أهدد أمنه؟!... لا أعلم لي ذنبًا غير أنني كل يوم أتحسر على كل محزون ومظلوم من مجتمعي."

6 يونيو: وزيرة خارجية النرويج تشكك في جدية رغبة السعودية في الإصلاح وتنقد تزايد القمع وترى وضع المرأة غير مقبول.

8 يونيو: المحكمة الجزائية المتخصصة تحكم بالسجن ثلاث سنوات وشهرين ضد حامد الفهمي بسبب رسالة واتساب اعتبرتها تحريضية.

9 يونيو: خبير في الأمم المتحدة: على الحكومة السعودية أن تتوقف عن استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لقمع المعارضة السلمية واستخدام قوانين مكافحة الإرهاب للتضييق على المخالفة السياسية وقمع المعارضة.

11 يونيو: محاكمة الفنان الكوميدي عبد العزيز المهدي الحازمي المعتقل لسجن الملز بالرياض أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة نشره تضامناً مع متعقلي الرأي، المهدي أمضى محكوميته وبقي في السجن ثلاثة أشهر إضافية حتى أفرج عنه في يناير 2019.

- 23 يونيو: اعتقال الناشط عمر السعيد عضو حسم الوحيد الذي لا زال خارج المعتقل ويأتي اعتقاله بعد الإفراج عنه في ديسمبر 2015.
- يونيو: اعتقال الشاعر علي عبار الشمري بسبب قصيدة كتبها بسبب قضية مالية مع الأسرة الحاكمة، واعتقال عدد من رجال الأعمال في مختلف المدن.
- 27 يونيو: اعتقال الدكتورة والكاتبة هتون الفاسي ولا زالت في السجن دون توجيه تهم أو محاكمة حتى كتابة هذا التقرير.
- 27 يونيو: تسعة خبراء من الأمم المتحدة يدعون إلى الإفراج العاجل عن الناشطات والناشطين.
- 28 يونيو: ألمانيا تنتقد إعدامات السعودية أمام مجلس حقوق الإنسان وتؤكد أنها تنتهك القانون الدولي وتستهدف الأطفال.
- 1 يوليو: اعتقال الناشط خالد العمير من قبل قوات أمن الدولة بحجة التحقيق في شكوى تقدم بها عن تعذيبه أثناء سجنه السابق وبعد ساعات من التحقيق تم تقييده واقتياده للسجن دون توضيح سبب الاعتقال. العمير لم يسمح له بالزيارة حتى 27 ديسمبر، ولا زال معتقلا حتى كتابة هذا التقرير بسبب أنه اشتكى للسلطات ممن قاموا بتعذيبه.
- 6 يوليو: لا زال المعتقل زهير بوصالح في السجن رغم انقضاء محكوميته ومرور ثلاث سنوات على صدور حكم بالسجن شهرين و60 جلد بسبب إقامته صلاة الجمعة في منزله في مدينة الخبر، ولا تزال السلطات السعودية لا تسمح لأبناء المذهب الشيعي ببناء المساجد خارج مناطق محددة وتعاقب بوصالح بسبب إقامته للصلاة في منزله.
- 11 يوليو: الحكم على الشيخ محمد الحبيب 7 سنوات لأسباب تتعلق بحرية الرأي وانتقاد لغة الكراهية الرسمية.
- 12 يوليو: اعتقال الشيخ الدكتور سفر الحوالي وأبنائه عبدالرحمن وعبدالله وإبراهيم وعبدالرحيم بعد نشره كتاباً وجه فيه نقداً شديداً للسلطات السعودية.
- 21 يوليو: أنباء عن أن السلطات تحرم مواطنة تونسية جنات شبيل نحيلة من حقوقها المادية وتحرمها من السفر خمس سنوات. القسط غير مطلعة على التفاصيل التي آلت لها القضية.
- 30 يوليو: اعتقال المدافعات عن حقوق الإنسان سمر بدوي ونسيمة السادة وأمل الحربي في استمرار لحملة اعتقالات جديدة بدأت في شهر مايو أيار طالبت ناشطات وناشطين مدافعين عن حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة. وفي الواحدة فجرًا من صباح يوم الاثنين الموافق 30 يوليو، داهمت السلطات السعودية منزل سمر بدوي ومن ثم اعتقلتها وأحالتها إلى أماكن اعتقال تابعة لرئاسة أمن الدولة. وفي ذات الأثناء اعتقلت المدربة الحقوقية والناشطة البارزة نسيمة السادة. كما قامت السلطات باعتقال الناشطة أمل الحربي وهي زوجة الناشط المعتقل وعضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية حسم فوزان الحربي، عندما كانت في رحلة بحرية مع أطفالها على شاطئ جدة، وتم اقتيادها من قبل أمن الدولة إلى مكان مجهول.
- 31 يوليو: المتحدث باسم مكتب حقوق الإنسان "نحث السعودية على الإفراج بدون شروط عن جميع الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك حملاتهم للمناداة برفع الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات".
- 31 يوليو: اعتقال الحقوقي ياسر العياف بعد أن داهمت قوات أمن الدولة منزله واقتادته إلى مكان مجهول دون إبراز أمر قبض أو توجيه تهمة. ونشط العياف في الدفاع عن ملفات حقوقية أبرزها الدفاع عن معتقلي الرأي والمعتقلون الذين لم يحاكموا أو الذين أمضوا مدة الحكم ولا زالوا في السجن، مثل والده عبدالله العياف. وكان قد ساهم ياسر العياف في عدد من الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات السلمية التي انطلقت في الأعوام 2011 – 2013 وتركزت في القصيم والمنطقة الشرقية وأبها وجدة والرياض ومدن أخرى، ولكنه توقف عن النشاط لعدة سنوات قبل إعادة اعتقاله محافظاً على التعهد الذي وقعه بعد ما تعرض له من أنواع متعددة من الانتهاكات والضرب والتعذيب أثناء فترة احتجازه الماضية.
- 1 أغسطس: استهداف أحد الباحثين في منظمة العفو الدولية ويحيى عسيري من خلال حملة رقابة متطورة، حيث تشبهه منظمة العفو في أنها محاولة متعددة للتجسس على موظفيها من قبل حكومة معادية لنشاطها في مجال حقوق الإنسان.
- 5 أغسطس: استتكرت كندا اعتقال الناشطة سمر بدوي والاعتقالات الأخرى لتورد السلطات السعودية بافتعال أزمة سياسية مع كندا استمرت حتى كتابة هذا التقرير.

- 11 أغسطس: اعتقال الدكتور ناصر العمر.
- 12 أغسطس: اعتقال الشيخ ممدوح الحربي.
- 19 أغسطس: النيابة العامة تطالب بعقوبة الاعدام بحق الناشطة الحقوقية إسراء الغمغام بسبب دعمها ومشاركتها في الحراك السلمي في السعودية.
- 22 أغسطس: اعتقال اثنين من إخوة المعارض المقيم في كندا عمر بن عبد العزيز الزهراني وعدد من أصدقائه.
- 4 سبتمبر: بدء محاكمة الشيخ سلمان العودة والنيابة العامة تطالب بإعدام الدكتور العودة.
- 6 سبتمبر: النيابة تطالب بقتل الدكتور علي العمري والدكتور عوض القرني.
- 12 سبتمبر: اعتقال الكاتب سلطان الجمري.
- 17 سبتمبر: المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت تفتتح ولايتها ودورة المجلس التاسعة والثلاثين بإبداء قلقها الشديد من انتهاكات السعودية التي تناقض الوعود الرسمية.
- 24 سبتمبر: ثلاثة من نشطاء حقوق الإنسان سجناء رأي يفوزون بجائزة بسبب نضالهم الحقوقي، وهم الدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني والناشط وليد أبو الخير.
- 1 أكتوبر: أنباء عن بدء محاكمة الباحث الدكتور حسن فرحان المالكي بتهم تتعلق بكتاباته وآرائه وأنباء عن مطالبة النيابة بإعدامه.
- 2 أكتوبر: جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول.
- 3 أكتوبر: القسط تطالب بتحقيق دولي في قضية اختفاء الصحفي جمال خاشقجي، وتدعو المنظمات والمؤسسات والدول لدعم مطلبها بالتحقيق الدولي المستقل.
- 3 أكتوبر: بدء محاكمة الكاتب والمحلل الاقتصادي عصام الزامل والنيابة توجه له عدة اتهامات فضفاضة تتعلق بحرية الرأي وتحليلاته الاقتصادية وانتقاده لتوجه الحكومة بطرح جزء من أسهم شركة أرامكو للاكتتاب.
- 3 أكتوبر: في خطوة مفاجئة تم إدخال 65 سجين جنائي في قضايا مخدرات جديد للعنبر 21 في سجن الحابر بالرياض حيث يتواجد الدكتور محمد القحطاني عضو حسم .
- 9 أكتوبر: فوز الناشط الحقوقي وليد ابو الخير بجائزة بينتر العالمية.
- 11 أكتوبر: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل تشدد على ضرورة أن يوقف التحالف بقيادة السعودية القصف الجوي على اليمن.
- 12 أكتوبر: المقرر الخاص للمدافعين عن حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يقول: "يجب على السلطات السعودية الإفراج حالاً وعلى الفور عن المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة، لا يجوز للسلطات السعودية معاقبتهم لأنهم مارسوا حقهم المشروع في التعبير عن الرأي".
- 20 أكتوبر: الأمم المتحدة ترسل السعودية بشأن قضية خاشقجي.
- 25 أكتوبر: البرلمان الأوروبي يصادق على مشروع قرار يدعو إلى تحقيق دولي بمقتل خاشقجي.
- 25 أكتوبر: الناشطة والكاتبة منال الشريف تغلق حسابها في تويتر فيما قالت أنه احتجاج وشعور بأنها ليست بأمان بعد تكرار استهداف الحكومة للنشطاء في الخارج ومحاولتها اختراق اجهزتهم ومحاوله الحصول على معلومات من تويتر عبر أحد الموظفين السعوديين في تويتر سابقاً.
- 27 أكتوبر: القسط وأكثر من 177 منظمة تصر على وجوب التحقيق الدولي في قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي ومعاقبة المسؤولين والتحريك العاجل لإنقاذ معتقلي الرأي والحد من نفوذ وانتهاكات السلطات.

11 نوفمبر: المباحث تستدعي الفنان حسين ابو الرحي لإقامته معرضًا فوتوغرافيًا عن عاشوراء يخص الإمام الحسين بعنوان "عارف بحبك" وألزمته بإغلاق المعرض.

14 نوفمبر: البرلمان الأوروبي يصادق على قرار يدعو فيه لإيقاف بيع الأسلحة على السعودية.

19 نوفمبر: اعتقال الطبيبة عبير نمكاني بسبب مطالبتها رفع قيود تحد من تحركات النساء، ولا تزال الدكتورة عبير في سجن الحائر بالرياض.

21 نوفمبر: إيقاف الكاتب عبد الله العقيل بسبب انتقاد تركي آل شيخ وأفرج عنه بعد أيام.

21 نوفمبر: القسط ومنظمات أخرى تنشر عن تعرض الناشطات البارزات لتعذيب نفسي وجسدي وتحرش جنسي في معتقلهم.

28 نوفمبر: تحرك قضائي في الأرجنتين ضد محمد بن سلمان أثناء انعقاد قمة العشرين.

10 ديسمبر: مؤتمر القسط الثاني، في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، استضافت القسط مؤتمراً لتقييم حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. لقد شارك فيه ممثلون عن منظمة العفو الدولية، المنظمة الأوربية السعودية لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحقوق، ومراسلون بلا حدود، وشاركت الدكتورة هالة الدوسري والحملة ضد تجارة الأسلحة، حيث شاركوا جميعاً في إصدار نداء مشترك للسلطات السعودية لإيقاف القمع والانتهاكات أدناه.

10 ديسمبر: وفي اليوم العالمي لحقوق الإنسان نشرت القسط أيضاً تقريراً يلخص الحالة الحقوقية منذ تولي الملك سلمان وتقدم ابنه.

23 ديسمبر: الإفراج عن الدكتور إبراهيم المديميغ بعد تدهور وضعه الصحي.

25 ديسمبر: هزلول الهزلول والد الناشطة البارزة لجين الهزلول يحذف حسابه في تويتر بعدما غرد تغريدة تؤكد على تعرض ابنته للتعذيب وعجزه عن انقاذها.

29 ديسمبر: إيقاف حساب الشيخ محمد العريفي في تويتر.

حرية التعبير عن الرأي

إن حرية التعبير عن الرأي هي حق أصيل من حقوق الإنسان ولا يمكن حفظ بقية حقوق الإنسان وبناء مجتمعات صحية دون ضمان حق حرية التعبير، وقد ضيقّت السلطات على المجتمع كل وسائل التعبير الحر رغم أن السلطات السعودية قالت مراراً وعبر أكثر من مسؤول أن حرية التعبير مكفولة في المملكة العربية السعودية، وقد ردد الكل ذلك مراراً، وذكره محمد بن سلمان في لقاءات متعددة عبر وسائل الإعلام، فضلاً عن تكراره في الإعلام السعودي وعبر وسائل سعودية أخرى، مما يبين تناقضاً فجاً ومكشوقاً بين ما تدعيه السلطات وما تمارسه، وقد انتشرت عبارات الملك سلمان ويردده الإعلام كثيراً إذ قال "أبوابنا مفتوحة لشعبنا وهواتفنا مفتوحة لهم وأذاننا مفتوحة لهم"، ليتضح أن أبواب السجون مفتوحة لكل تيارات الشعب، والهواتف مفتوحة للاختراق، والأذان مفتوحة للتجسس على الشعب.

واصلت السلطات السعودية في العام 2018 استهداف حرية التعبير، فالمملكة تفرض سيطرتها التامة على كل وسائل الإعلام في الداخل، وتمنع النشاط والصحفيين المستقلين من التعبير عن آرائهم، كما استهدفت عدد من المواقع والحسابات على الإنترنت بالحجب والاختراق، وتعاقبت مع شركات أجنبية من أجل التجسس والاختراق، ونشرت عدة مواقع أخبار عن تعاقّد السلطات السعودية مع شركة "إن أس" أو لشراء برنامج "بيغاسوس" الذي حاولوا استخدامه للتجسس على رئيس منظمة القسط يحيى عسيري، والناشط عمر عبدالعزيز، والصحفي جمال خاشقجي ونشطاء سعوديين آخرين، وللتجسس أيضاً على شخصيات أخرى ومنهم قادة دول أخرى. تقوم السلطات باختراق المواقع بشكل متكرر، وبالحجب أيضاً للمواقع التي قد يستفيد منها المجتمع، كحجب موقع منظمة القسط وموقع منظمة العفو الدولية وكل المواقع التي قد تحوي نقداً للنظام السعودي.

وحيث أن حرية التعبير عن الرأي ستكفل للمجتمع نقد السلطات ومساءلتها، وهذا ينتج الحد من الانتهاكات والحد من القمع والحد من الفساد، فقد صعدت السلطات ليس فقط من حربها على حرية التعبير فقط، بل بقمع شديد ضد دعاة حرية التعبير نشطاء حقوق الإنسان، واستخدمت السلطات السعودية نظام جرائم الإرهاب ضد نشطاء حقوق الإنسان، كما تستخدم المحكمة الجزائية المتخصصة والمختصة في شؤون الإرهاب ضد النشطاء أيضاً.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

تقوم السلطات باعتقال ومعاقبة ودية نظام يكفل حرية التجمع السلمي، وإن كانت السلطات تسمح بجمعيات محدودة في غالبيتها خيرية وتحت من تتهمهم بتنظيم أو المشاركة في المظاهرات أو الاعتصامات أو أي عمل سياسي مدني سلمي، لا يوجد في السعتحكم السلطة، ولا يوجد نظام يسمح بتكوين النقابات العمالية أو تنظيم الإضرابات، ومن يشارك في عمل من هذا من العمال فهو عرضة للمعاينة والسجن وللطرد في حال كونه غير سعودي.

ومع أن السلطات السعودية قد اعتمدت نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الأول من ديسمبر لعام 2015، إلا أن النظام لا يسمح بتأسيس منظمات حقوق إنسان، كما أن بعض الأنظمة والإجراءات تحد بوضوح من تشكيل جمعيات ومؤسسات مجتمع مدني مستقلة بشكل كامل، وقد أثبتت السلطات السعودية أنها لا تلتزم بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنضم لها، تتعهد عالمياً بالسماح للمجتمع المدني دون أن تقي بالتزاماتها. فالنظام الذي طال انتظاره من الساعين لبناء مجتمع مدني وظنوا أنهم نافذة لذلك تبين لاحقاً أنه جدار تم بناؤه في طريق مؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذه الأثناء من المعتقلين في السجون بسبب ممارسات تدخل ضمن حرية التجمع التي تلتزم السلطات السعودية بضمانها، مثل التظاهر والاعتصام والتجمع السلمي، وهناك عدد آخر لا يزال في السجون حتى بعد انتهاء محكومياتهم وبعد أن انتهت قضاياهم، وقد تمت إدانة عدد كبير من النشطاء الذين شاركوا في مظاهرات واحتجاجات سلمية، وحكم على بعضهم بالإعدام لتهم كان من بينها التظاهر، وتم إجبار بعضهم بالتعذيب على الاعتراف بما لم يقوموا به.

ومع أنه لا يوجد مظاهرات ومسيرات كبيرة في السعودية لشدة القمع، إلا أن المظاهرات والاعتصامات الصغيرة هي التي تحصل في المملكة من حين لآخر، وفي مناطق متفرقة من البلاد، وأنشطتها القטיפ في المنطقة الشرقية، وغالباً ما يتم اعتقال كل من يشارك في أعمال كهذه، ويكون عرضة للسجن والضرب والتعذيب، متجاهلة السلطات السعودية التزاماتها بحرية التجمع وبعدم التعذيب.

كما أنه لا يزال في السجون من لم يوقعوا الاعتذار والتعهد من نشطاء ما عرف بإصلاح جده. إن قضية إصلاح جده بدأت منذ العام 2007، حيث اعتقلت السلطات السعودية 16 ناشطاً في جدة والمدينة المنورة وأماكن أخرى، واتهمتهم السلطات السعودية بمحاولة تشكيل مجموعة معارضة للنظام، وقد بقوا في السجون دون محاكمة لسنوات حتى فبراير من العام 2010، حيث بدأت محاكمتهم في محاكمة أمنية تابعة للمحكمة الجزائية المتخصصة والتي أسست في العام 2008 للنظر في قضايا الإرهاب، وأصدرت أحكاماً قاسية بحقهم، وصلت للسجن لثلاثين عاماً للدكتور سعود مختار الهاشمي، وأحكام أخرى ضد بقية المجموعة، وفي العام 2012 عرض عليهم توقيع تعهد وإقرار باستحقاقهم للأحكام الصادرة ضدهم، وأحقية السلطات في إعادتهم للسجون لقضاء المدة في حين لاحظت منهم أي تصرف تعتبره السلطات مستقراً لها، وافق بعضهم على التوقيع في حين اختار البعض الآخر رفض التوقيع. من الذين رفضوا التوقيع الدكتور موسى القرني والدكتور عبدالرحمن الشميري وعبدالرحمن خان وعبدالله الرفاعي والدكتور سعود مختار الهاشمي، ولا زالوا في السجن يعانون ضغطاً شديداً وتعذيب وسوء معاملة.

كما أن أعضاء حسم جميعهم في السجون بأحكام قاسية وصلت في مجموعها للسجن والمنع من السفر قرابة 200 عام بسبب تأسيس جمعية مدنية لحقوق الإنسان، والناشط البارز وليد أبو الخير الذي أسس مرصد حقوق الإنسان في السعودية لا زال يمضي حكماً بالسجن 15 سنة مع منع من السفر وغرامات مالية، ومثلهم أيضاً الناشط محمد العتيبي الذي حكم عليه بالسجن 14 عاماً لتأسيس جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، وتم الحكم أيضاً بحل جمعية عدالة، ومنعت الدكتورة عزيزة اليوسف من تأسيس دار إيواء للمعنفات، وتم اعتقالها وتعرضت لتعذيب وحشي، في ممارسات تبين قمع السلطات الشديد لكل محاولات التنظيم.

معتقلو الرأي

تزايدت أعداد معتقلي الرأي في السعودية بشكل كبير جداً، ولم يعد بالإمكان حصر الأسماء ولا تغطية جميع القضايا، حيث أصبح تقريباً كل نشاط حقوق الإنسان، وجميع دعاة الإصلاح، وغالب رموز المجتمع المستقلة، أصبح جميعهم تقريباً خلف القضبان إن لم يكونوا خارج البلاد أو يختفوا تماماً عن الساحة، فحين بقي معتقلين سابقين مثل أعضاء جمعية حسم ووليد أبو الخير وعبسى النخيفي وعصام كوشك وفهد الفهد ورائف بدوي وعلاء برنجي وأسماء أخرى معروفة، في حين بقوا في السجون إلا أن السلطات أضافت اعتقال صحفيين وكتاب ورجال دين وناشطات ليصبح السجن هو المكان الوحيد الذي يسمح فيه بالتنوع ويضم جميع التيارات، ولتنال تيارات المجتمع المساواة، ولكنها مساواة في القمع، ليتبين بوضوح أن السلطات تهدف لإصمات الجميع بشكل كامل، وفي 15 مايو اعتقلت السلطات أبرز نشطاء حقوق المرأة، وهم عزيزة اليوسف وإيمان النفجان ولجين الهذلول وعائشة المانع وولاء آل شبر ومديحة العجروش وحصة آل الشيخ وإبراهيم المديميغ ومحمد الربيعة وعبدالعزیز المشعل، ونشرت الصحف السعودية حملة خونت فيها المجموعة، وبعدها بأسبوع أفرجت السلطات عن المانع والعجروش وآل شبر وآل الشيخ، كما أفرجت في 23 ديسمبر عن الدكتور إبراهيم المديميغ، واعتقلت بعد ذلك ياسر العياض ومحمد البجادي ونوف عبدالعزيز وميا الزهراني وعبير نمكاني وشدن العنزي وسمر بدوي وأمل الحربي ونسيمة السادة في حملة ممنهجة وفي كثير من الأحيان تكون باسم الحرب على الإرهاب، وخاصة وهي تستخدم قانون مكافحة الإرهاب ضد نشطاء حقوق الإنسان، وتستخدم المحكمة الجزائية المتخصصة لمحاكمة أكثر معتقلي الرأي وهي محكمة مختصة في شؤون الإرهاب.



استهداف المعارضين في الخارج

من الواضح للجميع قمع السلطات السعودية لجميع المعارضين في الداخل، وأن جميع المطالبات الإصلاحية أو المعارضات لقرارات السلطة مهما كانت طفيفة لم تعد مقبولة وأنها تقابل بالقمع الشديد والتعذيب والأحكام القاسية، وفي الثاني من أكتوبر أقدمت فرقة سعودية مخصصة مقربة من ولي العهد السعودي بقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في عملية بشعة لتسلط الأضواء وتكشف كثير من سلوكيات السلطات السعودية تجاه المعارضين في الخارج، حيث ترددت رواية السلطات السعودية أكثر من مرة، وكانت تعترف بالحدث تدريجيًا وفق الضغوط الدولية، فكلما زاد الضغط الدولي اعترفت السلطات أكثر، حتى اعترفت بتقطيع جثة خاشقجي بعد أن كانت تنكر في البدايات دخوله للقنصلية من الأصل. وقد واكبت القسط الحدث منذ تأخر جمال خاشقجي عن الخروج بساعات حتى هذه اللحظة، وكان مطلبها الرئيس هو التحقيق الدولي الذي لم يعد مطلب القسط وحدها بل أصبح مطلبًا عالميًا، ولكنه كان من اللافت التصريحات التي حاولت تبرئة ولي العهد السعودي:

“لم تصدر لهم أوامر بقتله أو حتى بالتحديد خطفه وهناك أمرًا دائمًا بإعادة المنتقدين إلى السعودية.”

ففي محاولة تبرئة ولي العهد السعودي من الجريمة فتحت السلطات السعودية الأعين على ملف الاستهداف الخارجي، وحيث أن هناك أمر قديم دائم للاستهداف، وقد طال أشخاص كثير، من ناصر السعيد وأفراد من الأسرة الحاكمة والدكتور سعد الفقيه وغيرهم، إلا أن تقرير القسط هذا يسلط الضوء على مجريات العام المنصرم 2018 فقط.

إن ملف التجسس وكان من أبرز القضايا التي خرجت للعلن، وقد تعاقدت السلطات السعودية مع شركات أجنبية من أجل التجسس والاختراق، ونشرت عدة مواقع أخبار عن تعاقد السلطات السعودية مع شركة “إن أس” أو لشراء برنامج “بيغاسوس” الذي حاولوا استخدامه للتجسس على رئيس منظمة القسط يحيى عسيري، والناشط عمر عبدالعزيز، والصحفي جمال خاشقجي ونشطاء سعوديين آخرين، وللتجسس أيضًا على شخصيات أخرى ومنهم قادة دول أخرى. ولا يعلم بالضبط من هم جميع من تعرضوا للتجسس ومدى نجاح هذه البرامج وتأثيرها.

كما أن المنع من السفر لأسر بعض المعارضين أصبح واضحًا، ففي 18 مارس، أعلن الدكتور سعيد بن ناصر الغامدي عن منع أفراد من أسرته من السفر للقائه لخارج السعودية، كما تم منع أسر كثيرة كأسرة الدكتور سلمان العودة، وأفراد من أسرة علي هاشم الحاجي وغيرهم.

كما اعتقلت السلطات أقارب بعض المعارضين بحجة تواصلهم أو عملهم مع المعارض أو معاونتهم له، وكان من أبرز الأمثلة اعتقال السيدة عايدة الغامدي وابنيها عادل وسلطان الذي أفرج عنه مؤخرًا، والسيدة عايدة هي والدة المعارض السعودي عبدالله الغامدي ولا تزال معتقلة مع ابنها عادل حتى كتابة هذا التقرير. وقد تم أيضًا اعتقال محمد اللباد واستدعاء والدته ابتسام الدبيسي وهي شقيقة الناشط الحقوقي علي الدبيسي، وذكر الدبيسي أن المحقق قال لشقيقته “كيف نفرج عن ابنك وخاله مستمر في نشاطه”. وقد تم أيضًا اعتقال أحمد الزهراني وعبدالمجيد الزهراني شقيقا الناشط السعودي المعارض عمر عبدالعزيز الزهراني، وذكر عمر أن شقيقاه وعدد من رفاقه قد تم اعتقالهم وتعرض أحمد وعبدالمجيد للتعذيب والصعق بالكهرباء والإيهاام بالغرق.



جمال خاشقجي / Jamal Khashoggi

القسط
لحقوق الإنسان
Advocating for Human Rights

الحرب على الإرهاب

تعتمد السلطات السعودية للخلط بين حرية التعبير عن الرأي بالطرق السلمية والمشروعة والإرهاب، وتستغل ما تسميه حرباً على الإرهاب للحرب على الحرية، ولإصمات المجتمع، وقد أصدرت القسط تقريراً مفصلاً بذلك اسمته ”حرب على الحرية باسم الحرب على الإرهاب“، وتدرج السلطات العمل السياسي والحقوقى ضمن تعريفها للإرهاب وفق قانون مكافحة الإرهاب، وتحاكم نشطاء سياسيين وحقوقيين في المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض والتي تم إنشاؤها لقضايا العنف، فحاكمت فيها جميع أعضاء حسم، ووليد أبو الخير، ونذير الماجد، وأعضاء جمعية الاتحاد والدكتور سلمان العودة والدكتور عوض القرني والدكتور علي العمري والنشطة إسراء الغمغام والأربعة تطالب النيابة العامة بإنزال عقوبة الإعدام بحقهم. وقد أصدرت القسط في تقارير منفصلة مراجعة لقانون مكافحة الإرهاب وما به من عيوب قانونية وكيف يتم استغلاله للحرب على الحرية.

السجون السعودية

إن نظام السجون في السعودية لا يتوافق أبداً مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام 2015 (قواعد مانديلا)، والتي تنطبق على كل فئات السجناء، وتتطرق لعدة أمور منها الفصل بين الفئات، لياقة مكان الاحتجاز، النظافة الشخصية، الثياب ولوازم السرير، الطعام، التمارين الرياضية، الرعاية الصحية، الانضباط والجزاءات، أدوات التقييد، تزويد السجناء بالمعلومات وتقديمهم للشكاوى، الاتصال بالعالم الخارجي، الدين، حفظ متاع السجناء، وعمليات التفتيش الداخلية أو الخارجية، والقاعدة العامة الأولى للتطبيق تنص على التالي:

”يُعامل كل السجناء بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أي سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتوفّر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرع بأي ظروف باعتبارها مسوّغاً له. ويجب ضمان سلامة وأمن السجناء والموظفين ومقدمي الخدمات والزوار في جميع الأوقات.“

قامت القسط بتحقيق مفصل في ظروف الاحتجاز في السجون السعودية (أنظر أدناه). سجلت القسط عدد من حالات التعذيب والإهمال الطبي الذي نتج عنه تردي أحوال السجناء ووفاة بعضهم ووثقت القسط ونشرت بعضاً من ذلك، وقامت السلطات السعودية بالاعتقال في أماكن غير مجهزة للاعتقال بسبب زيادة عدد المعتقلين وبسبب الإجراءات المتسارعة في الاعتقال بسبب موجات القمع المتزايدة، فقد تم اعتقال عدد من الأمراء والتجار والوزراء السابقين في فندق الريتز كارلتون الفاره في الرياض، ويتم تعذيب بعضهم بشدة في داخل الفندق، وتأكدت القسط من حالات التعذيب (مذكور في قسم التعذيب)، واعتقلت السلطات عدد آخر في مباني مدنية أسمتها ”الفلل“، وتبين للقسط مواقع بعضها ولكن غالبها لا زال موقعها مجهولاً، وأخذت ناشطات حقوق الإنسان ونشطاء أيضاً لما تم تسميته (الفندق) و(دار ضيافة الضباط) وهي أماكن مجهزة للتعذيب في منطقة ذهبان شمال جدة.

كما أن السجون السعودية التابعة للإدارة العامة للسجون تعاني من التكدس وانتشار الجريمة والمخدرات والإهمال الطبي والإداري وهذه السمة الأبرز في معظم السجون السعودية، وقد أن عدا من شهود العيان قد روي للقسط عن السوق السوداء داخل السجون، عن الضرب والتعذيب والإهانة التي يتعرضون لها، وانعدام سبل التواصل مع الجهات العليا أو تسجيل شكاوى ضد المنتهكين، وتحدثوا عن الإشكال الإداري المتمثل في فقدان الوثائق والمستندات، والمصاعب الأخرى التي يتعرضون لها، كإنقطاع الماء، وعدم وصول ملابسهم وحاجياتهم الخاصة بهم، وكذلك وعن الإشكال الصحي والقصور في تأمين العلاج، ومنعهم من الذهاب للمستشفى حتى بعد أن يقرر ذلك طبيب السجن، والمنع من بعض الأدوية، وتوزيع أدوية غير مناسبة بشكل عشوائي، وقد نشرت القسط تقريراً عن ذلك مستندة على آراء طبية.

وفي 21 يناير، ورد للقسط وفاة المعتقل حبيب الشويخات في سجن مباحث الدمام بسبب الإهمال الطبي لحالته الصحية. وفي 23 مارس، ورد للقسط وفاة المعتقل حمد بن عبد الله بن حمد الصالحي في سجن الطرفية ببريدة، وهو معتقل منذ 28 أكتوبر 2004 وحكم عليه بالسجن 3 أعوام، وبقي أكثر من 13 عام في السجن منها 7 في الانفرادي، ولم يفرج عنه رغم انقضاء المدة وتدهور حالته الصحية. 26 يونيو، ورد للقسط وفاة المعتقل علي جاسم النزعة البالغ من العمر 61 سنة في سجن مباحث الدمام.

وفي حين التزم أو الاعتراض فإن السجناء يتعرضون للضرب والتعذيب والنقل للسجون الانفرادية، لإخفاء الحالة الحقوقية داخل السجون، وتمنع السلطات المنظمات المستقلة من الزيارات التفتيشية للسجون، فلم توافق على طلبات متكررة من عدد من المنظمات مثل العفو الدولية، ولم تستجب لدعوة زيارة قدمها فريق من البرلمانين والقانونيين البريطانيين.

أما أرسلت السلطات السعودية رسالة لمنظمة القسط تدعوها لزيارة السجون وطلبت أن يرأس الوفد رئيس المنظمة يحيى عسيري، إلا أن القسط نشرت الرسالة وبنّت أنها رسالة عبر تطبيق الواتساب من مكتب مدير إدارة السجون وهي دعوة غير جادة، ورفضت السلطات قبل ذلك السماح للمقرر الخاص لشؤون الإرهاب وحقوق الإنسان لزيارة بعض السجون، وحرصت على تحسين بعض العنابر ليتم تخصيصها كسجون نموذجية للزائرين الذين لا يعرفون الهدف من الزيارة للسجون، ويقبلون أن تحدد لهم السلطات الزمان والمكان لزيارة السجون، ليكتبوا عن تلك السجون المعدة لمثل هذه الزيارات دون أن يعرفوا ما الذي يجري في أقبية السجون.

وتختلف الحال في السجون السعودية من سجن لآخر ومن وقت لآخر وذلك كنتيجة لسوء الإدارة وضعف الرقابة، ولكن ما سنورده في هذا التقرير من تفصيلات قد يكون هو السمة الغالبة أو المتكررة.

وبخلاف المباني الإضافية (الفنادق والفلل) فإن السجون في السعودية تنقسم إلى قسمين، السجون السياسية التابعة لإدارة المباحث العامة، والسجون العامة (الجنائية) التابعة للإدارة العامة للسجون والتابعة لوزارة الداخلية.

أولاً: السجون السياسية التابعة لإدارة المباحث العامة.

تختص هذه السجون باعتقال المتهمين بقضايا ما يسمى بـ "الإرهاب" والقضايا التي تمس أمن الأسرة الحاكمة وأمن النظام ورموزه وقضايا الأحزاب والجماعات والتنظيمات والخلايا وما شابه ذلك.

فغالب المتهمين بهذه القضايا يتم سجنهم بهذه السجون التي تشتهر بانتزاع الاعترافات وبالرقابة المشددة وبالتعذيب النفسي والجسدي، وباعتبار هذه السجون منفصلة ماليًا وإداريًا عن السجون العامة، فلها تتميز بتوفير وجبات غذائية أفضل من السجون الأخرى، وفي الغالب أن المباني والنظافة والملابس والعناية الطبية أفضل حالًا من السجون العامة، وقد يتم نقل المرضى أحيانًا إلى مستشفيات خاصة.

يتكون السجن غالبًا من عدة أقسام وكل قسم فيها عدة غرف، كل غرفة مقفلة لوحدها وبها تلفاز ودورة مياه خاصة. الاتصال: يسمح للنزيل بالاتصال بأرقام محدودة ومحددة سلفًا، كل نزيل له وقت محدد يتم فيه اقتياده إلى مكان تواجد الهاتف مقيد اليدين مكبل القدمين معصوب العينين، يرفع سماعة الهاتف ليطلب الاتصال بأحد الأسماء المخزنة لديه مسبقًا، ومدة الاتصال محددة لكل شخص على حسب ما تمنحه إدارة السجن وتكون عشر دقائق غالبًا في كل أسبوعين. الخروج للهواء: يطلق يومان بالأسبوع مدة نصف ساعة، وفي كثير من الأحيان لا يتم تطبيق هذا ويخضع لرغبة إدارة السجن ويختلف من غرفة لغرفة ومن قسم لقسم. أما الطعام فهو غالبًا أفضل منه في الجنائية، وتقوم إدارة السجن بتوزيعه على الغرف. يشتري السجن أدوات النظافة، والملابس موحدة لكل النزلاء، ولا يسمح للنزيل بإحضار ملابس أو أمتعة من خارج السجن. وتكون السجون السياسية غالبًا أقل إشكالًا من حيث النظافة من السجون الأخرى، ويوجد بها فصل غرف المدخنين عن غير المدخنين، كما أن إدارة السجن تتحكم بأنواع الأشخاص بكل غرفة ومن النادر والشاق أن يسمح لشخص بتحديد نوعية الأشخاص الذين يشاركونه الغرفة، كما يتم استخدام الزنازين الانفرادية للعقوبات.

ثانيًا: السجون العامة ، والتابعة للإدارة العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية.

وتنقسم هذه السجون لقسمين:

أ/ السجون العامة؛ وغالبًا ما تكون للسجناء الذين المتهمين بقضايا جنائية قبل محاكمتهم، فإذا صدرت بحقهم الأحكام يتم نقلهم للنوع الثاني من السجون العامة وهو الإصلاحيات.

ب/ الإصلاحات: سجون غالباً ما تكون لمن صدر بحقه حكم قضائي، ويتم تصنيف السجناء حسب قضاياهم في عنابر، وتتنوع جرائم هؤلاء السجناء لتشمل: المخدرات تعاطياً وترويجاً والقتل والسرقة والسطو المسلح والاغتصاب والتزوير والاختلاس والنصب والاحتيال وشرب الخمر وتعاطي المسكرات وعقوق الوالدين والزنا واللواط وغير ذلك.

وغالب هذه السجون تتميز بما يلي:

1. مباني متهالكة وتفتقر للتهوية والشمس وبها ضعف كبير في الخدمات الأساسية من دورات مياه ومغاسل ومراتب للنوم وأغطية مناسبة ومخدرات، ومعدل تصميم الحمامات هو حمام واحد لكل 15 إلى 20 سجين تقريباً، وغالب الحمامات بلا سيفون والتكدس في السجون قد اضطر بعض السجناء إلى نوم السجناء في دورات المياه. كما يتم الحجز الانفرادي أحياناً في السجون العامة في دورة مياه قدرة وبلا تكييف أو تهوية.

2. سوء التغذية من خلال تقديم طعام رديء وسيء للغاية كمّاً ونوعاً، وقد أكد للقسط شهود عيان يعملون في شركة متعهدة بالأطعمة أن المبلغ هو ثماني ريالات للسجين الواحد لثلاث وجبات يومياً وأن السعر الأصلي الذي يتم صرفه من المالية يزيد على خمسين ريالاً للسجين الواحد لثلاث وجبات.

3. سوء الرعاية الطبية والإهمال الصحي وانتشار أمراض الجرب والدرن والأمراض المعدية وذلك نتيجةً لتدني العناية الطبية، والتي يتم تقديمها من خلال مستوصف متواضع في كل سجن عبارة عن غرفتين وصيدلية وبها طبيب عام لكن في الغالب لا يستطيع تغطية كل الحالات بسبب كثرتها، ولا يكون متواجد إلا 8 ساعات في اليوم. وعادة لا توجد في المستوصفات إمكانية قياس مستوى السكر في الدم ولو من خلال الجهاز المنزلي الصغير، كما أن أدوية الضغط والسكر لا تصرف بانتظام مما يضطر النزلاء لجلبها على نفقتهم الخاصة من خارج السجن.

وتوجد عيادة أسنان في بعض سجون المدن الكبرى تعمل يوماً واحداً فقط من كل أسبوع من 9 صباحاً ولأربع ساعات وفي كثير من الأحيان لا يحضر الطبيب. وفي أسوأ الحالات المرضية يتم تحويل السجن المريض إلى المستشفى الحكومي المحلي مكبل اليدين ومقيد القدمين، ويوجد بالسجن ما يسمى بالعزل الصحي وهي زنازين يجمعون بها السجناء المصابين بأمراض معدية كالجرب والدرن والأيدز، بشكل سيء وتعامل حاط بالكرامة ويعرضهم للخطر، ومعظم السجون والإصلاحات ليس بها سيارات إسعاف وبعضها تنقل المرضى عبر باصات قديمة تويوتا بلا كرسي يتم نقل المريض فيها ملفوفاً ببطانية.

4. الإهمال الإداري الشديد، وهذه بعض الأمثلة لهذا الإهمال الإداري الذي يعتبر سمة للسجون العامة:

- "التطويف" مصطلح يطلقه السجناء على من انتهت محكوميته وطُوف المدة وزاد عليها شهراً أو أعواماً، بعضهم طوف أكثر من عام بحجة فقدان الملف، أو عدم وصول معاملة الإطلاق من الجهة ذات العلاقة، أو إهمال الموظف المختص، أو عدم وجود محامي أو أقارب للسجين يتابعون إطلاقه، إلى غير ذلك من الأعذار التي تدل على فداحة الإهمال الإداري الذي يؤدي لضياح أعمارهم.
- في مرات عديدة تكرر عدم إيصال السجناء للمحكمة لحضور الجلسات أو للمستشفيات لحضور مواعيد الأطباء، وذلك بحجة عدم وجود سيارات لنقل السجناء، فعلى سبيل المثال فإن إصلاحية بها آلاف السجناء بها فقط ثلاث باصات صغيرة هياسي سعة ستة سجناء فقط، ويتم إركاب المرضى معاً حتى في حال وجود أمراض معدية، وباص واحد سعة 12 سجيناً فقط، وهذه السيارات لا تكفي لتلبية احتياجات النزلاء وأحياناً تتوفر السيارة ولا يتوفر العسكري الخفير المكلف بحراسة السجن عند خروجه، وفي النهاية قد يُحرم السجن من حضور مراجعته في المستشفى، ومثلها المحاكمات أيضاً، وقد يحرم السجن من حضور جلسات مصيرية وقد يتم الحكم عليه غيابياً وهو في سجون الدولة، والحال مقارب لذلك في سجون أخرى.

● عدم توفر أماكن مناسبة لزيارة العائلات والأسر مما يؤدي لحرمان بعض السجناء من رؤية أهاليهم لسنوات طويلة، وعدد من السجناء يرفض زيارة أهله له بسبب سوء المعاملة مع الزوار وخاصة النساء الذين قد يتعرضون للإهانة والتحرش أثناء الزيارة.

● سوء التعامل من بعض الضباط والأفراد وضمان إفلاتهم من العقاب عند الإساءة للسجناء، وهذا ما يزيد من حالات التعذيب غير الممنهج، فحيث ينتشر التعذيب الممنهج والمصرح من الجهات العليا، إلا أنه ينتشر أيضا تعذيب غير ممنهج يمارسه صغار الضباط بسبب ضمانهم الإفلات من العقوبة، وقد تعرض قبل عدة أشهر الكاتب المعروف طراد العمري للضرب على أيدي بعض الجنود بسبب تعنت الجنود في المعاملة.

● انتشار المخدرات والحشيش والحبوب المخدرة والمسكرات وأحياناً عن طريق العاملين في السجون.

وتختلف السجون وطريقة إدارتها من منطقة إلى أخرى، فما هو ممنوع في سجن ربما يكون مسموح في آخر، مثل الجرائد ودخول الكتب وأغراض وحاجيات التسوق، وتجتمع جميعها على سوء التهوية والبيئة غير النظيفة وقلة الصيانة والانتهاكات الحقوقية.

والسجون الجنائية تقسم على شكل أجنحة تسمى (عنابر) على حسب نوع القضايا، وعلى كل عنبر يكون هناك نزيل مسؤول عن التواصل بين النزلاء وإدارة السجن وحل الخلافات بين السجناء، ويتكون العنبر من عدة غرف ويكون القسم مفتوح على الغرف.

الاتصال: هناك عدة هواتف تكون مثبتة على حائط داخل القسم، وعلى النزيل استخدام بطاقات مسبقة الدفع كي يستخدم الهاتف، وسعر دقيقة الاتصال على هاتف جوال (0.42 هلاله) تقريباً. وفي بعض السجون تكون مدة استخدام الهاتف محدودة.

التغذية: هناك شركات تتعاقد معها إدارة السجون لكل منطقة، يتفق مشغلو الشركات على سوء جودة الطعام من حيث الطبخ ونوعية الطعام، ولا يتكرر الطبق الأساسي إلا مرة واحدة في الأسبوع، وثلاث مرات بالأسبوع تقريباً يرافق الوجبة الواحدة نوع من الفاكهة، وكل غرفة تأخذ نصيبها من الطعام بأواني تستمر طوال اليوم داخل الغرفة.

حاجيات التسوق: فيما يسمى "بقالة" شركة تتعاقد مع إدارة السجون كاملة تتعهد بتوفير البضائع، أسعارها غالباً مضاعفة من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف أسعار السلع في الخارج، باستثناء السجائر فسرورها غالباً كما هو، وطريقة الطلب تكون بتدوين كل مجموعة طلباتهم (عرفة) وتدفع قيمة البضاعة وبعد عدة أيام تستلم الطلبات.

على صعيد النظافة الشخصية، فالسجين هو من يشتري أدوات الحلاقة والصابون، وغالباً ما يكون في كل عنبر سجين يمتحن مؤقتاً الحلاقة مقابل مادي، كما أن دورات المياه تكون مشتركة لكل القسم (العنبر)، وكثيراً ما يتحمم السجناء بالأباريق في المغاسل اليدوية لعدم توفر حمامات في بعض السجون.

التلفاز: تختلف بحسب إدارة السجن، وغالباً لا تتجاوز هذه القنوات القنوات السعودية وقناة المجد الفضائية والقنوات التي تغطي الدوري السعودي، ويكون التلفاز موجود في داخل العنبر لجميع النزلاء.

الزيارة: غالباً ما تكون يومان في الأسبوع، يوم للرجال ويوم للنساء، وأماكن الزيارة تختلف على حسب تجهيز مبنى السجن، منها ما هو على شكل غرفة صغيرة معزولة يفصلها زجاج بين النزيل والزائر، ومنها ما هو مساحة كبيرة يفصلها سلك حديدي ثم مسافة ثم سلك آخر يكون النزلاء والأسر كل في طرف وبشكل جماعي، ولا يسمح بالزيارة إلا للأقارب من الدرجة الأولى، ويسمح بزيارات خاصة في أوقات قليلة وحالات ضيقة وبإجراءات متعبة.

تمتاز السجون الجنائية بتوفر المخدرات بأنواعها وانتشار العنف اللفظي والجسدي بين النزلاء وعدم النظافة بشكل عام.

وتستخدم الزنازين غالبًا للأشخاص الذين يصدر منهم ما يعد شغبًا في السجن كعصيان الأوامر أو المشاجرات. أما سجناء الرأي، فغالبًا ما يكونوا في السجون السياسية التابعة للمباحث العامة، إلا أن بعضهم في السجون الجنائية بدلًا من السجون السياسية لأسباب غير مفهومة، ومن أولئك على سبيل المثال لا الحصر الدكتور عبدالله الحامد ووليد أبو الخير والدكتور محمد القحطاني وفوزان الحربي ووجدي غزاوي وعيسى النخيفي وعصام كوشك وغيرهم من معتقلي الرأي الذين ينتقلون بين عنابر ترويج المخدرات والقتل وغير ذلك.

مؤسسات رعاية الفتيات (السجون للفتيات دون سن 30):

يختلف التعامل من دار لأخرى، والجامع المشترك هو ضعف رقابة السلطات وضعف الأنظمة، وبهذا يعتمد التعامل على أسلوب ووعي العاملات في كل دار، وقد لوحظ بعد دراسة عدد من الحالات مساهمة السلطات في زيادة المعاناة للفتيات بدل محاولة حلها، حيث يتم التشهير ببعضهن من خلال أخذهن في جولات وحكاية قصصهن في مدارس وجامعات، أو السماح بزيارات لفتيات خارج الدار لأخذ "الموعظة" من قصصهن وفي ذلك انتهاك لخصوصيتهن وتشهير وإهانة بالغة بهن، كما تتم المبالغة في العقاب سواء في الأحكام الصادرة بحقهن أو بالعقوبات في الدار كحبسهن في زنزانة انفرادية في حالة عدم الانضباط.

والتشكيل الإداري في كثير من الدور يحوي مديرة الدار وأخصائيات اجتماعيات ونفسيات ومساعدتين للمديرة وعاملات للإدارة ومراقبات ثلاث على مدار الساعة بالتناوب، فإن المراقبات هن الأكثر التصاقًا بالنزيلات، والأكثر تعاملًا معهن، وللأسف فإنهن الأقل تدريبًا ودراية بأسلوب التعامل، فقد سجلت حالات متعددة يتم فيها تجاوزات خطيرة من قبل المراقبات، سواء في التعامل اليومي أو التعامل مع الحالات الطارئة الصحية وغيرها، وقد أرغمن الفتيات بإنجاز أعمال خاصة لهن كغسل الملابس أو الطبخ أو التنظيف ومن ترفض ذلك يتم معاقبتها بالحبس الانفرادي، كما يتم تعنيفهن بالضرب والاهانة والإيقاف في الشمس والحرمان من الطعام.

وقد تحدثت مسؤولة إحدى عن زيادة محاولات الانتحار بين النزيلات وقالت أنها باتت ظاهرة وتحدث بين الفينة والأخرى، وقالت أن العاملات والأخصائيات الاجتماعيات في الدار يتداركنها في الأوقات المناسبة وتتم السيطرة على معظمها.

ومن أبرز الإشكالات اللاتي يواجهن النزيلات هي سوء التغذية، وسوء المعاملة والقسوة، والحجز الانفرادي، ومحاولات تشويه السمعة والإساءة اللفظية، والأسوأ برنامج الزواج المعتمد في الدار، إذ فشلت كثير منها نتيجة الارتجالية والعشوائية، ما سرع بعضهن للعودة إلى الدار مرة أخرى، وقد لجأت كثير من الدور لتزويج النزيلات من كبار سن وأشخاص لا يرغبونهن وغير أسوياء.

أما الجدول اليومي فمتنوع ويشمل بعض الدورات والتعليم حيث تتوفر فصول دراسية في بعض الدور، ومع هذا فإن النزيلات بأمس الحاجة لمزيد من التدريب وخاصة اللاتي قضين فترات طويلة وشارفن على الخروج وذلك لتأهيلهن للاندماج مع العالم الخارجي، حيث خرجن من الدور فتيات انفصلن بشكل شبه كامل عن الواقع، وكانت إحداهن لا تعرف جهاز الجوال، كما أن الضعف الإداري يجعل التنظيم عند حصول تجاوزات أمرًا في غاية الصعوبة، وقد يتعرضن الفتيات لتجاوزات عديدة منها التحرش أثناء التفتيش على سبيل المثال ويضمن المشرفات والمتجاوزات الإفلات من العقاب.

دور الملاحظة (سجون البنين دون 18 سنة حتى 7 سنوات):

تسود الفوضى في دور الملاحظة بشكل كبير، وغالبًا لا يتم مراعاة صغر سن النزلاء، وفي أغلب الدور يتعرضون للضرب والتعذيب بالجلد بالفلكة والعقال وغيرها من العقوبات القاسية والشديدة التي أصبحت كسمة سائدة في أغلب دور الملاحظة، وقد اشتكى عدد من الأهالي من جلد أطفالهم وأهانتهم أمام أعين ذويهم من قبل المشرفين في فترات الزيارة، كما يحرم الأطفال الجلوس مع ذويهم والحديث معهم بمفردهم، واشتكى عدد من الأهالي للقسط من تردي الحالة الصحية لأطفالهم، ومن عدم قدرتهم لسماع شكاواهم أثناء الزيارة بحرية حيث يتواجد المراقبون ويخشى الأطفال الشكوى لأهاليهم بحرية.

التعذيب الوحشي في السعودية في ظل من الإفلات من المحاسبة

تحاول السلطات السعودية أن تبقى السجون معزولة ولا يعرف ما الذي يدور فيها، وسواء كانت تلك السجون ما يسمى بالإصلاحات والتابعة للمديرية العامة للسجون، أو السجون السياسية والتابعة للمديرية العامة للمباحث، فلا يُسمح لأي منظمة أو أي جهات دولية أو إعلامية بزيارتها والتفتيش عليها، مالم يكن ذلك بتنسيق أو طلب السلطات السعودية، وتسمح السلطات السعودية لبعض الجهات بزيارات محدودة ولعنابر مجهزة مسبقاً، وكل تلك الزيارات المعدودة كانت برفقة أعضاء من السلطات وضباط من المباحث العامة أو من إدارات السجون، ولم يسمح أبداً لأي جهة لأن تقوم بزيارة مستقلة، وتتمكن فيها بقاء المساجين على انفراد.

وقد وردت في السابق عدة شكاوى عن وجود تعذيب منظم في عدد من السجون، وخاصة تلك التابعة للمديرية العامة للمباحث، وفي أقبية التحقيق، ويتم التعذيب وفق شهود العيان في غرف مجهزة وبأدوات مخصصة للتعذيب، مما يدل على أن التعذيب عمل ممنهج في تلك السجون، وفي عدد من الحالات تم تسريب مقاطع فيديو وصور لتعذيب شنيع وحاط بالكرامة الإنسانية في عدد من السجون.

كما أن عدداً من السجناء الذين تم الإفراج عنهم لا يزالون يعانون من حالات إعاقة دائمة جراء التعذيب في السجون.

وفي حالات متكررة أخبر الضحايا القضاة بأنهم تعرضوا للتعذيب إلا أن المحاكم أصدرت أحكامها بناء على الاعترافات التي يقول الضحايا أنها انتزعت تحت التعذيب دون أن يعير القضاة اهتمام لذلك. القسط لديها أدلة موثقة عن قاض سعودي يأمر بإعادة استجواب المتهم وتعذيبه عندما لم تقتنع القاضي بالأدلة المقدمة أمامه، إضافة لذلك فإنها لا توجد رقابة مستقلة للسجون ومراكز الاحتجاز، كما لا توجد آليات فعالة لتقديم شكاوى التعذيب، أما نشطاء المجتمع المدني الذين يحاولون الإسهام في مكافحة التعذيب وكشفه فإنهم هم أنفسهم أصبحوا سجناء وضحايا تعذيب، فيما يبدو كعمليات انتقامية ضد عملهم الإنساني.

فكان الحدث الأبرز في العام الماضي هو ما نشرت عنه القسط وعدد من المنظمات الأخرى والمواقع الإعلامية عن تعرض عدد من ناشطات حقوق الإنسان لتعذيب وحشي وتحرش جنسي وتهديد بالقتل والاغتصاب.

ففي أكتوبر الماضي علمت القسط عن وجود فرقة مخصصة للتعذيب تمت تسميتها "مجموعة السابير" تعمل في بنايات مجهزة للتعذيب بأدوات تعذيب متنوعة ومتعددة، كأماكن للإيهام بالغرق، وأماكن مجهزة للجلد بالفلكة (الجلد في الأقدام)، وأجهزة الصعق الكهربائي، وأماكن التعليق والشبح، وغير ذلك، وذلك في مواقع سموها "الفندق" أو "دار ضيافة الضباط"، وعلمت القسط أن الفرقة قد قامت بتعذيب ناشطات حقوق الإنسان تعذيباً وحشياً، وقد مارست الفرقة التعذيب حين كان معظم أفرادها مقنعون إلا أن مستشار ولي العهد السعودي قد حضر أكثر من جلسة من جلسات التعذيب، وقد مارس التعذيب النفسي بنفسه، وهدد بالقتل والاغتصاب وهدد بإذابة جثة إحدى المعتقلات وقال لها أن سيذبح جثتها ثم يسكبها في المراض دون أن يسأل أحد، وقامت فرقة التعذيب التي يتضح أنها مقربة من ولي العهد السعودي قامت بصعق الناشطات والنشطاء بالكهرباء حتى أثر ذلك على حالاتهم بشكل كبير، إذ أصبح بعضهم يجد صعوبة في المشي، ويعاني من ارتعاش في الأيدي، وعليهم آثار تعذيب بارزة على أجسامهم.

القسط بدورها تؤكد لها تعرض النشطاء محمد البجادي، سمر بدوي، شدن العنزي، عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، ولجين الهذلول، ونوف عبدالعزيز الدوسري، وعبدالعزیز المشعل، وياسر العياف لتعذيب شديد ووحشي وتحرش جنسي:

وقد تم تصوير إحداهن على الأقل وهي عارية وعُرضت الصورة أمامها على الطاولة أثناء التحقيق. وتعرضت واحدة منهن على الأقل لتحرش جنسي جسدي بواسطة حارسات السجن، وضربت ولمست في أماكن حساسة. وعُريت تمامًا واحدة منهن أثناء التعذيب ولمست في أماكن حساسة بينما هي مكبلة بالأصفاد، وسئلت أسئلة ساخرة مثل، "من سيحميك الآن؟"، "أين هي المنظمات الحقوقية عنك؟"، و"أين هم المدافعون عن حقوق الإنسان ليساعدوك؟" وقيل لأخرى، "أين هو ربك ليحميك؟" وأجبرت لجين الهذلول على الأكل في نهار رمضان عندما كانت تريد الصوم فكان المذبون الذي يدخلون السجائر يقولون لها لو أن هناك رب لحماك، وضربت النساء على أرجلهن (بطريقة الفلكة) وتعرضن للصعقات الكهربائية. وأمر اثنتان منهم بتقبيل بعضهم وحين رفضن ذلك جُلدن بوحشية. كما أن خسارة الوزن هي عامل مشترك بين الجميع تقريباً، كما تعرضن لتعذيب نفسي شديد، وقال المحقق لإحداهن أن أفراداً من عائلتها قد فارقوا الحياة بعد حادث مروري، وأنه -أي المحقق- حريص على إنهاء التحقيق معها حتى تتمكن من رؤية الجثث قبل دفنها.

الالتزامات القانونية للمملكة العربية السعودية

التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، يحظر تماماً ولا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف، هذا الحظر ملزم على كل عضو في المجتمع الدولي، بغض النظر عما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات الدولية التي تحظر التعذيب أم لا.

تقول المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

"لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة."

وقد تبع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عدد من المعاهدات الملزمة في مجال حقوق الإنسان لاستكمال المبادئ الأساسية، ولكل معاهدة لجنة من الخبراء لمراقبة تنفيذ الدول الأطراف. والمعاهدة التي خصصت للتعذيب هي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1984، وتعرف المادة الأولى من الاتفاقية "التعذيب" على أنه:

"أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرص عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

الدول الأطراف في الاتفاقية ملزمة باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع أعمال التعذيب، وضمان أن تكون جميع أعمال التعذيب مجرمة بموجب قانونها الجنائي، ومستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة.

يجب على كل دولة طرف أن تبقى قيد المراجعة الدائمة قواعد الاستجواب، وتعليماته وأساليبه وممارساته، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين تعرضوا لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن لمنع حدوث أي حالات

تعذيب، كما يجب إجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت شكوك بوجود تعذيب، كما يجب أن يضمن حق كل شخص في أن يرفع مظلّمته في حال تعرضه لأي نوع من أنواع التعذيب لينظر فيها بسرعة ونزاهة، مع اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود حماية كاملة، كما يجب إنصاف كل من تعرض للتعذيب وحصوله على تعويض عادل ومناسب وإعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون لذويه الحق في التعويض.

السلطات السعودية التي صادقت على الاتفاقية في 23/9/1997 أبدت تحفظها على المادة (20)، حيث لم تعترف بصلاحيات لجنة مناهضة التعذيب، وكذلك المادة (1-30)، حيث لم تلزم نفسها بما ورد فيها، على النحو التالي:

”المملكة العربية السعودية لا تعترف باختصاص اللجنة على النحو المنصوص عليه في المادة (20) من الاتفاقية، والتي تمكن لجنة مناهضة التعذيب لإجراء تحقيق“

”إن المملكة العربية السعودية لا تلتزم بأحكام الفقرة (1) من المادة (30) من الاتفاقية، والتي تسمح للتحكيم أو الذهاب لمحكمة العدل الدولية في حال وجود خلاف لتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها“

كما أن السلطات السعودية لم توقع أو تصادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2002، الذي يهدف إلى ”إنشاء نظام قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة“.

وقد أعلن الوفد السعودي في الجلسة الـ 57 في جنيف أمام لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أبريل الماضي 2016 أن المملكة تدرس التصديق على البروتوكول الاختياري ورفع تحفظها على المادة 20 من الاتفاقية.

كما أن السلطات السعودية ملتزمة أيضاً بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، من قبل جامعة الدول العربية الذي أقر في عام 2004 والذي صادقت عليه السلطات السعودية في العام 2009، ويقول الميثاق أنه يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان العالمية في المنطقة العربية، وأن الميثاق تأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام، وفيما يتعلق بالتعذيب في الميثاق العربي فإن المادة الثامنة هي:

”1- يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية

2- تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالتقادم.

كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمنعه بحق رد الاعتبار والتعويض.“

وتنص المادة الثالثة والعشرون على أن تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل للضحايا توفير سبيل فعال للتظلم.

إلا أن هذا ليس هو الحال في السعودية، ولا زال ضحايا التعذيب حتى الآن لم يتمكنوا من مقاضاة من قام بتعذيبهم، بل إن الناشط خالد العمير تمت إعادته للسجن واعتقل من جديد بسبب تقديمه شكوى لدى السلطات السعودية ضد من قاموا بتعذيبه.

السلطات السعودية وانتهاكات اتفاقية مناهضة التعذيب

وتحت ضغط دولي، أعلنت السلطات السعودية السلطات عن إجراء بعض الإصلاحات التشريعية والإدارية للنظام القضائي في المملكة، ولكن أوجه القصور الصارخة باقية بوضوح، والأوضح هو تزايد التعذيب وخاصة بعد التعذيب الناشط الوحشي، كما أن أي التزامات في الأنظمة السعودية المحلية يتم تجاهلها وتجاوزها في الممارسة العملية، وفي آخر تقرير قدمته السلطات السعودية إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف في 2016، تجنبت المملكة معالجة العديد من النقاط الهامة للجنة، ورفضت الاستجابة لعدد من طلبات الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية. وفي هذا التقرير، أعلنت السعودية أن:

”التعذيب جريمة جنائية تستوجب العقوبة عليها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً للقوانين السعودية التي تمنع كل أشكال التعذيب“.

ومع ذلك، فإن التعذيب لا زال موجود بل ويزداد بشكل صارخ ومرعب، كما أن الأنظمة السعودية لا تعرف جريمة التعذيب على نحو يتفق مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، ولم يتم تعديل الأنظمة السعودية كما يجب لإدراج الحظر المطلق للتعذيب.

الفشل في إيجاد ضمانات أساسية

في كثير من البلدان هناك إجراءات وبروتوكولات أساسية يعمل بها في نظام العدالة الجنائية لتساعد على ضمان منع الانتهاكات، وتشمل هذه الضمانات حق المعتقلين في الاستعانة بمحام، والحق في الاتصال بأحد أفراد العائلة أو شخص آخر يختارونه لاطلاعه على ظروف الاعتقال وأماكن التواجد، والحق في أن يبلغ فوراً بأسباب الاحتجاز والحصول على مساعدة فورية في اللغة والترجمة الفورية عند الحاجة، والحق في الاتصال بين المحامين وموكليهم بعيداً عن تجسس السلطات، والحق في الوصول الفوري إلى الرعاية الطبية، والحق في المثول عاجلاً أمام القضاء مع حق القضاء في الإفراج.

وعلى الرغم من أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية 2013، يدعي وجود حماية للمعتقلين مع ضمانات قانونية ضد التعذيب، ولكن هذا يختلف مع ما يجري على أرض الواقع، ولا يعرف المعتقلون ماهي حقوقهم، كما يسمح للمحققين منع المتهمين من التواصل مع السجناء أو المعتقلين الآخرين، ويسمح لهم منعهم من الزيارة من أي شخص سوى المحامي وذلك لمدة تصل إلى ستين يوماً، ويمكن حسب النظام نفسه احتجاز المعتقلين من دون تهمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، وعملياً وفي كثير من الأحيان فإن المدة تمتد أطول من ذلك بكثير ولسنوات طويلة، وقد إضفاء شرعية قانونية على هذه الممارسات بالتعديل الذي جرى في عام 2013 على المادة 114 من نظام الإجراءات القضائية، حيث ألغي فعلياً الحد الأقصى لاحتجاز السجناء دون محاكمة. وهناك مخاوف عديدة حول الانتهاكات المتكررة بسبب غياب الرقابة في مرافق الاحتجاز وخاصة التابعة للمباحث، حيث يتم الاحتفاظ بأغلب المعتقلين في الاحتجاز لفترات طويلة قبل أن تتم محاكمتهم.

إن من أهم الضمانات لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة هي المراقبة المستقلة لمراكز الاحتجاز والسجون، يجب أن تكون جميع هذه المرافق تحت إشراف قضائي وتخضع لزيارات منتظمة وغير معلنة من قبل مؤسسات مستقلة، أما في السعودية فإن الجهة المسؤولة عن مراقبة السجون هي النيابة العامة، التي ترفع تقاريرها إلى الملك في تناقض وتضارب للمصالح بشكل كبير. وتتولى هيئة حقوق الإنسان دوراً في مراقبة السجون وهي تبدو كهيئة مستقلة إلا أنها تخضع لسلطات السعودية، وفي العام 2016 ترأس نائب رئيسها الدكتور ناصر بن راجح الشهراني الوفد السعودي الرسمي إلى لجنة مناهضة التعذيب في جنيف للدفاع عن الضحايا، وقد سجلت الهيئة حالة من الانتهاكات ولم يكن هناك أية معلومات عن نتائج أي تحقيق أو متابعة، أما الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي تصفها السلطات بأنها جزء من منظمات المجتمع المدني، فإنها تتلقى دعمها المالي من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي أيضاً مكلفة بزيارة السجون وتلقي الشكاوى، ولكن لا يوجد لها أي دور للدفاع عن الضحايا، بل كمثيلتها تساهم في الدفاع عن المنتهك.

والأهم من ذلك، فإن السجون وأماكن الاحتجاز التابعة للمباحث هي خارج أي رقابة وليس لها أي أنظمة رسمية للمراقبة على الإطلاق، وحتى الآن وبعد انكشاف حالات التعذيب التي طالت ناشطات حقوق الإنسان ونشطاء آخرون إلا أن السلطات وهذه المؤسسات لم تقدم أي تحرك جاد وفعال، ولم يتم الإعلان عن لجنة تحقيق محايدة، والأسوأ من ذلك أن الضحايا لا زالوا في المعتقلات مع أعتقالهم كان اعتقال تعسفي منذ البداية، وقد وردت تقارير مختلفة لم تستطع القسط تأكيدها بشكل قاطع تتحدث عن عدد من الوفيات بسبب التعذيب، وإن كانت القسط مقتنعة بصحة تلك البلاغات إلا أنها لم تتوثق بشكل قاطع، إلا أن عدم وجود رقابة حقيقية، ولا تحقيقات شفافة من قبل السلطات يؤكد ضلوعها في قتل ضحايا تحت التعذيب، بالإضافة إلى أن هذا قد حصل بالفعل من قبل وقد تم توثيقه في حالات سابقة مثل قتل مكي العريض تحت التعذيب.

تهيؤ ظروف الإفلات من المحاسبة

مع أنه تم انكشاف عدد من حالات التعذيب الوحشي ومنه ما طال الناشطات عزيزة اليوسف وإيمان النفجان ولجين الهذلول وسمر بدوي ومحمد البجادي وياسر العيف، إلا أنه من الصعب جدًا كشف جميع حالات التعذيب، بسبب أن الضحايا غير قادرين في كثير من الأحيان على الحديث عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، وذلك بسبب الخوف من التهديدات التي يتلقونها عن الانتقام منهم أو من أسرهم، فلا توجد آليات فعالة لتقديم الشكاوى لعدم ضمان السرية، والشكاوى القليلة جدًا التي تنشر لا تتم متابعتها، ولا يوجد أي حديث جدي عن تحقيقات في أحداث تعذيب، أو معاقبة لمرتكبي جرائم التعذيب.

أما المجتمع المدني الذي يجب أن يلعب دورا هاما في منع وقوع أعمال التعذيب ويجب أن يراقب أوضاع ومعاملة المحتجزين والسجناء، فقد اعترفت السلطات بأهمية ذلك ضمنا وذلك بإنشاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومع ذلك، كما ذكرنا آنفا، تفتقر هاتين المؤسستين للاستقلال والفعالية والمصداقية، ولا تسمح السلطات السعودية للمجتمع المدني بإنشاء منظماته المستقلة، وفوق ذلك فقد سعت السلطات السعودية وبشكل ممنهج للتضييق على النشاط المدني المستقل، واعتقلت وسجنت العشرات من نشطاء المجتمع المدني بسبب عملهم السلمي المقاوم للتعذيب وسوء المعاملة.

أي أن مراقبة السجون ومراكز الاحتجاز كما هو موضح أعلاه ضعيفة جدًا أو غير موجودة تمامًا في كثير من الأحيان، والقضاء ذاته يفتقر إلى الاستقلال، والذي يتأثر بشكل كبير بوزارتي العدل والداخلية، كما أن الملك له سيطرة مطلقة على تعيين وإقالة القضاة، والقضاء بشكل دائم يتجاهل شكاوى المتهمين من التعذيب الذي تنتزع اعترافاتهم منهم عبر التعذيب، وفوق هذا يتم إصدار الأحكام وبما يصل إلى عقوبة الإعدام معتمدين على هذه الاعترافات دون أي اعتبار لوجود تعذيب أو فتح تحقيق مستقل فيه، ونتيجة لذلك، فإن أولئك الذين يرتكبون أعمال التعذيب وسوء المعاملة ينجون بشكل دائم من العقاب ومن المحاسبة، ولا يحصل الضحايا على الإنصاف أو التعويض.

كل هذه العوامل خلقت جوا ملائما للتعذيب وللإفلات من العقاب في المملكة العربية السعودية.

التعذيب والحرب على الإرهاب

يتعرض المتهمون بالإرهاب لتعذيب شديد بشكل ممنهج، وفي أنظمة المملكة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، أصدرت نظام جرائم الإرهاب وتمويله في يناير كانون الثاني لعام 2014، وقبله في العام ٢٠٠٨ أنشأت المحكمة الجزائية المتخصصة والمختصة في قضايا الإرهاب، والسعي جدًا عدم وجود ضمانات في هذه الأنظمة ضد التعذيب والخلط الواضح بين العنف والعمل السلمي الذي صنف بوضوح كإرهاب، كما أن المحكمة الجزائية المتخصصة يتم الضغط عليها بوضوح وبشكل كبير من قبل وزارة الداخلية وترفض بشكل روتيني التحقيق أو النظر في شكاوى الاعترافات المنتزعة قسريًا.

القسط تؤكد أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب مهما كانت جريمته وتهمته، وتود القسط أن تسلط الضوء على كلام الأمين العام للأمم المتحدة للفترة حتى 31 ديسمبر 2016، بان كي مون في هذا الصدد:

”وفي وقتٍ تجهد الدول للرد على التطرف العنيف، من الضروري التأكيد أن التعذيب لا يمكن أن يُستخدم أبداً لمكافحة الإرهاب؛ فالتعذيب هو، في الواقع، تهريب، إن استخدام التعذيب خطأً من الناحية الأخلاقية ومنافٍ للعقل من الناحية الاستراتيجية، فممارسة التعذيب تضر بصلب قضية الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان التي يسعى الإرهابيون إلى تقويضها، كما أنها توفر لهم مادة يستغلونها في تجنيد أشخاص جدد“.

الاختفاء القسري

يعرف “الاختفاء القسري” وفق ما جاء في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري 1992 بأنه:

”الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.“

دائمًا ما يتعرض المعتقلين في السعودية للاختفاء القسري أولى أيام اعتقالهم، وقد تتفاوت مدة الاختفاء القسري بناء على مطالبات الأسر والأهالي وسؤالهم عن الضحية أو عدمها، وبناء أيضًا على تردد اسم الضحية إعلاميًا أو عبر المنظمات وهيئات الأمم المتحدة، وغالبًا ما يكون الإخفاء أطول إذا لم يتم السؤال عن الضحية.

إلا أن بعض الحالات امتد الاختفاء القسري لمدد طويلة جدًا، مما يثير الشكوك حول سلامة ومصير الضحايا، ولعل من بين تلك الأسماء حاج سوري يدعى خالد محمد عبدالعزيز، والداعية سليمان الدويش، والكاتبين الصحفيين مروان المريسي وتركلي الجاسر، والناشط في المجال الإنساني عبدالرحمن السدحان.

سليمان الدويش، اعتقل في 22 أبريل 2016 بعد تغريدات له ألمح فيها إلى انتقاد للملك سلمان بسبب تمكنه لابنه محمد بن سلمان وتوليته ولاية العهد ووزارة الدفاع، وقال الدويش في تغريداته:

”لا تفرط في منح ابنك المراهق المدلل مزيدًا من الثقة والصلاحيات دون مراقبة ومحاسبة وإلا فانتظر كل يوم فاجعة تأتيك منه حتى تهدم بيتك. محبتك لابنك وترك محاسبته تنمي عنده شعورًا يوصله غالبًا إلى الاستخفاف بك والاعتداد بنفسه بحيث لا يبالي بخسارتك لمنجزاتك التي كنت تفخر بها. لن تلام على محبتك الطبيعية لابنك لكنك ستلام إذا استثمرها لممارسة مراهقته وعبثه ولن تصنف إلا على أنك موافق له أو أنه لا يأبه بك ولا يراك شيئًا. إياك أن يدفعك حبك لبعض ولدك لا سيما إن كان طائشًا أن تفضله على بقية إخوته فإنه يدفعهم للانتقام منه كما ويدفعه للغرور وعدم احترام من يكبره.“

أراد بعدها محمد بن سلمان اعتقال سليمان الدويش فلم يستطع بسبب رفض وزير الداخلية وولي العهد يومها، المقال حاليا محمد بن نايف، حينها قام محمد بن سلمان باعتقال الدويش عبر قوات تابعة لوزارة الدفاع والطيران والتي كان وزيرًا لها، ثم قام لاحقًا بنقل الدويش لسجون المباحث بعد أن أسقط ابن عمه بن نايف وأصبح قادرًا على التحكم في الداخلية ومنشأتها، ولم يطل الأمر طويلاً حتى اختفى الدويش ولم ترد أي معلومات عنه، أو عن صحته أو مكان تواجده ليدخل بذلك اختفاء قسري امتد حتى كتابة هذا التقرير.

خالد محمد عبدالعزيز، 41 عام، في 26 أغسطس 2017 سافر خالد إلى مكة المكرمة قادماً من تركيا برفقة والدته خديجة بقصد الحج، وبعد انتهاء مراسم الحج سافر خالد ووالدته مع الحملة إلى زيارة المدينة المنورة، وفي يوم 11 سبتمبر 2017 أخبر خالد والدته برغبته العودة إلى مكة لزيارة الحرم المكي مرة أخرى، وفي اليوم التالي 12 فقدت خديجة الاتصال بابنها وقامت بإبلاغ مشرف الحملة ليؤكد لها بأن خالد بخير وأن عليها ألا تقلق، ولم يستجب لبلاغاتهما حتى حان موعد مغادرة السعودية في 15 سبتمبر 2017، وفي مطار المدينة المنورة قامت الجهات السعودية المسؤولة بتأخير الحملة بسبب تغيب خالد، حينها حاول المشرف إقناع الجهات المسؤولة في المطار بأن خالد مريض ثم قام بتسليمه للجهات المسؤولة في المطار لتغادر الحملة من المدينة المنورة إلى تركيا بما فيها السيدة خديجة والددة خالد، وقد تواصلت أسرة خالد مع السلطات السعودية



عدة مرات عبر سفارة السعودية في تركيا، وفي لندن، وبالاتصال بوزارة الحج ووزارة الداخلية، وعبر شؤون الحجاج التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة الذين راسلوا بدورهم وزارة الحج السعودية، ولم يسمعوا أي شيء عن خالد، باستثناء زيارة منزلية لأسرته في اسطنبول من قبل أحد موظفي القنصلية السعودية في اسطنبول والذي قال للعائلة "خالد حي يرزق، عايش وياكل ويشرب"، دون أن يعطي أي معلومات إضافية، ليكون بهذا يوم 12 سبتمبر 2017 هو آخر يوم يعلم فيه عن خالد.



مروان المريسي، بتاريخ 1 يونيو 2018 اعتقلت قوات الأمن مروان المريسي من منزله ونقلته إلى مكان مجهول وبمعزل عن العالم الخارجي. وحتى الآن، حُرمت عائلة مروان المريسي عن معرفة أي معلومات متعلقة بمروان، ولم يتمكنوا من رؤيته أو زيارته أو الاتصال به أو معرفة أي شيء عن مصيره. انتقل مروان المريسي، المولود عام 1982 من اليمن إلى المملكة العربية السعودية في عام 2003 وبدأ مسيرته المهنية في الصحافة خلال السنة التالية. وعمل في العديد من وسائل الإعلام السعودية، بما في ذلك قناتي المجد والرسالة. ويتابع حسابه على تويتر أكثر من مائة ألف متابع، حيث تركز تغريداته على مجالات تخصصه، بما في ذلك الإعلام الرقمي والتنمية البشرية. وقام المريسي بإعداد أكثر من ٣٠ برنامجاً تلفزيونياً، وكان ضيفاً على عددٍ من البرامج التلفزيونية التي تناولت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. كتب المريسي كتاباً واحداً صدر عام 2014 بعنوان "لبن العصفور". المريسي لا يعرف عنه أي شيء منذ اعتقاله حتى الآن.

عبدالرحمن السدحان، في 12 مارس 2018، اعتقلَ رسميَّون يرتدون ملابس مدنية يعتقَد أنهم ينتمون لجهاز المباحث السعودي عبد الرحمن السدحان من مكان عمله في مركز هيئة الهلال الأحمر السعودي في الرياض. صادر الرسميَّون هاتفه قبل اقتياده بالقوة وأخذه إلى مكان مجهول. لم يقدم الرسميَّون مذكرة اعتقال ولم يقدِّموا سبباً لاعتقاله، وفي اليوم التالي للاعتقال اقتحمت مجموعة رجال ترتدي زي الشرطة مكان سكنه، وأفادت مصادر برؤيتها هؤلاء الرجال يأخذون حاسبه المحمول، هاتفه الجوال، وغيرها من الممتلكات الشخصية أثناء تردهم مكان السكن كما صادرت المجموعة سيارته أيضاً. وبعد اعتقاله، في أبريل لعام 2018، لم تحتوي قاعدة بيانات السجون التابعة لوزارة الداخلية أي دليل على احتجازه، بالإضافة إلى ذلك، قال مركز الشكاوى في قسم الأمن التابع لوزارة الداخلية إنه لا توجد لديهم أي معلومات عن مصير السدحان أو مكانه. في النهاية،



أكد موظف إداري أن اسمه مذكور في سجلاتهم وأنه قد اعتُقل، ولم يوفر الموظف الإداري أي معلومات عن مكان احتجازه، وأكد الموظف أن السدحان تحت التحقيق، وأنه لم يسمح لأحد بالتواصل معه أو زيارته، وقال إنه لن يسمح بزيارة شخصية له، متبعًا بأنه قد يسمح بها بعد "سنوات، وليس شهور". وقد رُفعت ثلاث طلبات لزيارة السدحان في أبريل وأغسطس وأكتوبر من عام 2018، وتم رفض كافة الطلبات، إذ قالت السلطات إنها لن تقبل أي طلبات مستقبلية وإنها بدلاً من ذلك ستخطرُ أسرته حال السماح لهم بزيارته. وفي 1 نوفمبر 2018، رفعت شكوى إلى وكالتي حقوق إنسان في السعودية، هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأقر مسؤول من هيئة حقوق الإنسان تلقيهم الشكوى، وفي 25 نوفمبر 2018، قالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن السلطات نقلت السدحان إلى سجن الحائر، وفي 14 نوفمبر 2018، قُدِّمت القسط ومُنّا لحقوق الإنسان قضية السدحان إلى الفريق العامل المعني بحالات الإخفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة، وقد شوهد السدحان آخر مرة في 28 أكتوبر 2018 من قبل أحد المساجين في سجن ذهبان في جدة حيث تعرّض السدحان للتعذيب، ولم يعرف مصيره بعدها.

تركي بن عبدالعزيز الجاسر، صحفي سعودي وسجين سابق، تمت مصادمة منزله في 15 مارس 2017 واعتقل الجاسر وصودرت أجهزته من منزله ليختفي الجاسر بعدها بشكل كامل، الجاسر لم يسمح له بالزيارة ولا بالاتصال ولا تجيب السلطات عن جميع الاستفسارات عن الجاسر.

على السلطات السعودية الكشف فوراً عن حال جميع المختفين قسرياً، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع من تعتقلهم تعسفياً من أجل آرائهم، وعليها الالتزام بما جاء الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري 1992، والانضمام للاتفاقية حيث أنها لم تنظم لها من قبل.

حقوق المرأة

لا يوجد أنظمة سعودية تحمي المرأة بشكل كاف من العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بل إن هناك ممارسات تمييزية ضدها وتنتهك حقوقها الشرعية والقانونية، ولعل أبرزها نظام الولاية الذي سنته الأنظمة السعودية وفرضته رغم عدم وجود أي مستند قانوني أو شرعي أو اجتماعي لفرض ذلك النظام، واستمرت اشكالات مثل الزواج القسري، وعجز الضحية المرأة في كثير من الأحوال عن مقاضاة الولي بسبب ضعف البنية القضائية، كما تتمسك كثير من الدوائر الحكومية بنظام ولي الأمر، وقد تم تحريك حملات احتجاجية كبيرة على مواقع التواصل انطلقت ولم تتوقف حتى الآن، شارك فيها عدد كبير من الناشطين ومن المتضررات بشكل مباشر من نظام الولاية، وشارك عدد من المختصين الذين أكدوا ألا علاقة لنظام ولي الأمر في السعودية بالقانون ولا بالشرعية الإسلامية ولا بعبادات المجتمع وتقاليده، وإنما هي أنظمة فرضها النظام السعودي.

ووفقاً لنظام ولي الأمر في السعودية قد تحرم المرأة من ممارسة كثير من حقوقها المشروعة، وقد تمنع من السفر والعمل والدراسة، وفي بعض الأحيان من العلاج بسبب غياب ولي الأمر، كما يتم التعامل مع النساء البالغات كقصر لا يحق لهن التصرف في شؤون حياتهن، كما أن المرأة تواجه صعوبات في تسيير حياة أطفالهن، ففي كثير من الأحيان لا يسمح لهن بفتح حسابات مصرفية لأطفالهن ولا تسجيلهم في المدارس، ولا الحصول على ملفاتهم المدرسية دون الرجوع لولي أمر من الذكور، ويختلف ذلك من مدينة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى ومن أسرة لأخرى، ولكن أكثر النساء معاناة هن من يعانين من أولياء غير أسوياء تؤيد السلطات ما قد يقومون به من قمع أو تعنيف أو تعسف.

أما في المحاكم فيواجهن النساء قيوداً مشددة للمقاضاة، فيصعب في بعض الأحيان رفع قضية ضد ولي أمرها مالم تحضر ولي أمر أو محرم، وبهذه الإجراءات فإن السلطات السعودية تفتح الباب واسعاً للعنف الأسري، حيث يصعب على المعلقة مقاضاة العنف وأخذ حقها منه وإيقافه عن ممارساته، كما أنه يصعب إسقاط الولاية عن الأشخاص غير الأسوياء، حيث يبقى مسؤولاً عن حياة المرأة في حال عدم استطاعتها إثبات التعذيب والتعنيف أو سلوكه غير السوي كالإدمان وغيره.

وعلى الرغم من زعم السلطات بوجود بعض تعديلات في الأنظمة إلا أن السلطات لم تتخذ خطوات جادة تستطيع بها المرأة من رفع الظلم الواقع بها، وغالباً ما ينجوا منتهكو حقوقها. وبهذا فإن السلطات السعودية فشلت فشلاً ذريعاً في ضمان حق المرأة في التعليم والعمل والصحة والتنقل، وبذلك فإنها لم تخترق القوانين الدولية والتزاماتها فقط، بل إنها لم تلتزم بما تدعيه من تمسكها بالشرعية الإسلامية أيضاً، ودفعت كثير من الفتيات الضحايا إلى الهروب من البلاد وطلب اللجوء في بلدان مختلفة حول العالم.

حقوق العمال

عانى العمال في السعودية معاناة شديدة جدًا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها السعودية والتي كان سببها تضاعف الفساد المالي بشكل كبير بسبب ولي العهد السعودي، وانعكست الأزمة الاقتصادية على المواطنين ولكن على العمال المهاجرين بشكل كبير جدًا أيضاً، وفقد كثير من العمل وظائفهم بسبب خسارات طالت عدد من الشركات.

وبحسب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990، المادة 2 (1) فإن تعريف مصطلح "العمال المهاجرين" يشير إلى الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها.

وبهذا فإن العمال المهاجرين في السعودية يشكلون تقريباً ثلث عدد السكان المقدر بـ 31 مليون نسمة، 75% منهم قدموا من الهند وباكستان وبنغلاديش ومصر والفلبين، ويواجه العمال في السعودية مشاكل متعددة وتختلف عن تلك التي يواجهها العمال في الدول الأخرى، وذلك بسبب عدد من الأنظمة الشائكة والمعقدة في نظام العمل وفي تنظيم القطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك فقد تم ترحيل عدد من المهاجرين إلى بلدان هربوا منها نتيجة الصراع، وفي ذلك تعريض مباشر لحياتهم وإن كانت السعودية غير منظمة للاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين 1951.

العمال المهاجرون يعملون في السعودية وفق نظام الكفالة الذي يربط العامل بشخص مقيم يكون كفيلاً له، وهذا ما يجعل العامل عرضة للاستغلال، ويمكن الكفيل من تغيير العمل ونقل الكفالة أحياناً بلا رضى صاحب العمل نفسه، كما يستطيع الكفيل إنهاء العمل وترحيل العامل دون إخطار سابق، كما أن العامل غير مسموح له بمغادرة السعودية إلا بتأشيرة خروج، ولهذا فإن عدد من العمال الذين يهربون من أعمالهم لما قد يواجهون من استبعاد فإنهم بعد ترك العمل الأصلي قد يصبحون غير قادرين على الخروج من البلاد، وبهذا يتعرضون لأعمال غير شرعية قد تعرضهم للاستبعاد.

كما أن عدم وجود آليات قانونية لتطبيق الأنظمة ومراقبتها بشفافية، وصعوبة لجوء العمال للقضاء، وعدم وجود مؤسسات مستقلة لحمايتهم، كل ذلك يعزز من الانتهاكات ضدهم ويحرمهم من استخدام الأنظمة في صالحهم.

أضف إلى ذلك، في كثير من الأحيان، وخاصة مععاملات المنزليات، لا يتم الالتزام بساعات عمل محددة، وقد يتم استخدام العامل على مدار الساعة، وفي كل أيام الأسبوع، ويتم احتجاز المرتبات، والحرمان من الإجازات، واستخدام العامل في غير عمله المخصص بما في ذلك الاستغلال الجنسي، ويختلف ذلك بحسب جنسية العامل وما قد يحصل عليه من حماية من قبل سفارة بلاده.

وفي حالات على الأرض وجدت خادمت منزليات يعملن في عدد من البيوت بالتناوب، وعدد من الكفلاء يقومون بتأجير العاملات للعمل بالساعة لصالحهم.

حق اللجوء

لماذا يتوجب على السعودية أن توقع وتصادق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين؟

قالت السلطات السعودية في مرات عدة أنها استقبلت لاجئين من سوريا واليمن وميانمار (منذ عام 1368هـ) ومن دول أخرى، إلا أن السعودية غير منظمة للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ولا تستقبلهم كلاجئين بل كمهاجرين في أغلب الحالات باستثناء القادمين من ماينمار حيث عاملتهم معاملة مختلفة شابهها كثير من الأخطاء والتخبط المستمر منذ عشرات السنوات بسبب تهرب السلطات من منحهم حق اللجوء، وفي كل الحالات فإن السلطات تهربت بشكل واضح من الاتفاقية لتتهرب من تبعات مسؤولياتها تجاه أولئك اللاجئين، ولم تستقبل لاجئ واحد، وخطت بشكل واضح بين مصطلح اللاجئ والمهاجر، حيث يهاجر البعض للعمل في الدول الغنية أو ذات الاقتصاد الجيد للحصول على فرص عمل أفضل، أو بسبب الرغبة في العيش في بلد آخر.

إن الآثار المترتبة على كون المملكة غير ملتزمة قانونيًا بالاتفاقية كبيرة جدًا، حيث أن الاتفاقية تعرف بوضوح من هو اللاجئ، وما هي حقوقه وكذلك الواجبات القانونية على الدول المانحة للجوء. وبحسب الاتفاقية فإن اللاجئ هو:

”كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد“

إلا أن السلطات السعودية بسبب تملصها من الالتزام بالاتفاقية فقد قامت بترحيل البعض إلى أماكن الصراع، أو إلى بلدان أخرى، ولم تعط أيًا من حقوق اللاجئين للمهاجرين الموجودين على أراضيها كمهاجرين، ووضعهم الحالي مقلق جدًا وخاصة في حال انتهاء عقود العمل أو مدة الإقامة، إن بقاءهم بهذا الحال غير مضمون وقد يتعرض أي منهم للاعتقال أو للتهجير إلى بلاده أو إلى بلد آخر لا تتوفر أية ضمانات قانونية لهم، في حين إن الدول الملتزمة بالاتفاقية الخاصة باللاجئين لا تستطيع الإقدام على اعتقال أو تهجير اللاجئ لتلك البلد التي هرب منها، وهذه الضمانات غير متوفرة على الإطلاق للمتواجدين في الأراضي السعودية.

إن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين تعطي لكل شخص مهدد الحق للدخول إلى الأراضي التي يريد اللجوء إليها عبر الطرق النظامية وغير النظامية كذلك كونه فار من الخطر، وهذا هو بالضبط ما يفعله الآلاف من الفارين للدول المنظمة للاتفاقية، فيدخلون بطرق غير شرعية ويتم التعامل معهم كلاجئين يحصلون على كافة الحقوق، وفي حين أن المملكة العربية السعودية غير ملتزمة بهذه الاتفاقية وتحاول التهرب من الالتزام بها والتوقيع عليها، فإن هذا يعني أن هؤلاء الفارين سوف يعرضون أنفسهم لخطر عظيم في حال كان هروبهم للأراضي السعودية عبر الحدود بدل الهروب إلى أوروبا مثلاً، وقد يواجه الفار من جحيم الحرب في بلاده في حال هروبه للسعودية بالطرق غير الشرعية فإنه قد يواجه القتل على الحدود، أو الاعتقال والتعذيب الشديد الذي وصفته القسط مؤخرًا، وبعد ذلك فإن تهجيرهم وإعادتهم إلى بلدانهم وارد جدًا، مع أن على السلطات السعودية واجب مضاعف لاستقبالهم وخاصة في الحالة اليمنية كون التحالف الذي تقوده السعودية مسؤول عن أغلب الهجمات التي تطلق المدنيين هناك.

كما نصت الاتفاقية على أن أولئك الذي يحصلون على اللجوء يجب أن توفر لهم أوراق ثبوتية ووثائق سفر لتمكينهم من السفر إلى خارج السعودية، كما يجب أن تضمن لهم حقوقهم كالمواطنين، وضمان حقهم في الترافع لدى المحاكم مع توفير المساعدة القانونية لهم، وتوفير الدراسة المجانية لهم، وصرف مبالغ مادية كمصروف مستمر لهم، والضمان الاجتماعي وما إلى ذلك.

كما يحق للاجئين الحصول على أفضل معاملة ممكنة تمنح في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور ولهم حق في التملك. وكل ما ذكر من حقوق هنا لا توفره السلطات السعودية ولا تكفله في حين تدعي استقبالها للاجئين، معرضة إياهم لخطر شديد، مما قد يضطر بعضهم إلى البقاء بطريقة غير شرعية يحرمون فيها من كافة حقوقهم الحياتية ليصبحوا لاحقاً مثل حالات البدون.

البدون

البدون هو مصطلح يطلق على عديمي الجنسية، ولهم خلفيات عرقية وتاريخية مختلفة، وقد يكون من أبرز الفئات التي يمكن وصفها بالبدون هم أبناء القبائل النازحة، ويشابههم في الحال من يسمون بالمواليد، القبائل النازحة من القبائل الرحالة التي كانت تنتقل من مكان لآخر طبقاً لطبيعة الحياة في شبه الجزيرة العربية، وفئة أخرى من عديمي الجنسية وهم المواليد، وهم أبناء أسر قدموا لزيارة الأماكن المقدسة وبقوا فيها بطريقة غير نظامية، وولد من نسلهم أجيال بعضهم لا يعرفون بلداً غير السعودية، ولا يوجد لهم أي روابط بأي بلد آخر، وبعيداً عن أصل البدون أو بداية المعاناة، فإن البدون الآن يعانون في كافة تفاصيل الحياة، فلا يوجد نظام واضح ومحدد لهم في التعليم، حيث أن بعضهم يلتحق بالتعليم الأولي، إلا أنهم يواجهون مصاعب كثيرة في الالتحاق به، وكما أن البعض الآخر يعجز عن الالتحاق بالتعليم نظراً لانعدام الأنظمة الواضحة وعدم جدية السلطات في حل المشكلة، أما التعليم الجامعي، فهو أمر صعب المنال لعديمي الجنسية، كما يعانون بشدة في الحصول على العلاج، حتى أنه تم تسجيل حالات طوارئ رفضت المستشفيات استقباليها.

ولا يستطيع البدون غالباً أن يعمل أو يحصل على أي مصدر للدخل، حيث لا تمنحهم السلطات في كثير من الأحيان الدعم المادي، وغالباً لا تسمح لهم بالعمل في القطاعات الحكومية، ولا تسمح لهم بفتح سجل تجاري أو التملك، فلا يستطيع البدون في كثير من الأحيان العيش إلا على أعمال دونية غير نظامية، أو بطرق ملتوية لا يمكن أن تتم دون مساعدة فاعلي الخير.

كذلك في شأن الزواج، يصعب على البدون توثيق عقد القران، وفي كثير من الأحيان يكون زواج البدون غير مسجل رسمياً، سواء كان الطرف الآخر يحمل جنسية أو بدون، وعادة يواجهون مصاعب مع السلطات بمختلف أجهزتها.

إن عديمي الجنسية في السعودية لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية، ويعيشون حياة قاسية للغاية، وتضطربهم السلطات للفقر المدقع أو الجريمة، وتزايد أعداد البدون دون تقديم حلول جدية وسريعة من شأنه أن يفاقم الوضع بشكل كبير جداً، ولابد للسلطات السعودية أن تبدأ بإيجاد حلول حقيقية تبدأ بتصحيح نظام الجنسية وتوقيع السلطات السعودية على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وقبول من لا تكتمل عليه شروط الجنسية كلاجئ، يتمتع بحقوق اللاجئ المنصوص عليها في الاتفاقية في النفقة والعلاج والتعليم والعمل والأوراق الثبوتية للتنقل والسفر، وتجنيس من تنطبق عليه شروط الجنسية، مع وجوب تعديل نظام الجنسية العربية السعودية الذي يعتريه عدد من العيوب القانونية والإنسانية، فالمادة التاسعة من النظام تنص على وجوب إرفاق وثائق تتعلق بالجنسية السابقة، وحيث أن فئة البدون لا يوجد لديهم أية أوراق ثبوتية لأي جنسية أخرى، وهذا ما تطالبهم السلطات السعودية بإحضاره، وتطلب كفيل لمن صدر له بطاقة البدون.

كما أن المادة العاشرة تفتح الباب للتهرب من حقهم في التجنيس، حيث تنص المادة العاشرة من نظام الجنسية العربية السعودية على أن "لوزير الداخلية في جميع الأحوال وبدون إبداء الأسباب الحق في رفض الموافقة على منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط" وبهذا تستمر حياة البدون في ضياع تام دون أي حماية قانونية على الإطلاق.

تطبيق عقوبة الإعدام

خلال العام 2018 تم إعدام قرابة 150 شخصا وفقا للأرقام المعلنة من قبل السلطات السعودية (وكالة الأنباء السعودية)، وبهذا تكون السلطات السعودية قد اقتربت من عدد الإعدامات في العام 2015 والذي كان العام الأول لتولي الملك سلمان مقاليد الحكم، والتي بلغت قرابة الـ 158 ليكون 2015 هو الرقم القياسي الأعلى منذ العام 1995 يليه العام 2016، مما يكشف تزايد كبير في أعداد الإعدامات منذ تولي الملك سلمان سدة الحكم ونفوذ ابنه محمد بن سلمان ولي العهد الذي يبدو حريصا على تنفيذ مزيد من الإعدامات، ويتم طلب تنفيذ العقوبة حاليًا ضد سلمييين من أمثال الناشطة إسراء الغمغام والداعية الإصلاحية الدكتورة سلمان العودة والدكتور عوض القرني والدكتور علي حمزة العمري.

وبهذا تستمر السلطات السعودية في الحفاظ على موقعها كواحدة من أعلى الدول في تنفيذ عقوبة الإعدام، وقد طالبت الإعدامات جنسيات مختلفة، وكان عدد كبير من الإعدامات مبنية على أحكام تعزيرية تعتمد على اجتهاد القاضي.

ويضاف إلى إشكال القتل تعزيرا الذي يسمح للقضاة الاجتهاد دون نص قانوني للقتل أن القضاء السعودي غير مستقل، ولا يحتكم إلى قانون واضح وشفاف، بل ترفض السلطات السعودية أن تقنن القضاء وأن تكتب القوانين، وتقول إن للقاضي حق الاجتهاد في الأحكام، كما أن المحكمة الجزائية المتخصصة ثبتت تبعيتها لوزارة الداخلية، وتستخدم في محاكماتها قانون مكافحة الإرهاب، فلا يوجد أية استقلال للقضاء، لا في بنيته الإدارية ولا في قوانينه ولا في إصداره للأحكام.

خلية إيران

كما صدرت أحكام بالإعدام شابها الكثير من الأخطاء القانونية والانتهاكات الجلية والجسيمة، ففي قضية أسمتها السلطات السعودية قضية خلية التجسس لإيران، اطلعت القسط على صكوك الأحكام الصادرة، وتؤكد القسط وجود أخطاء وعيوب قانونية جسيمة، كما رافق سير التحقيق والتقاضي عدد من الانتهاكات التي لا يمكن غض الطرف عنها، ولعل من أبرز تلك الإشكالات هو تأكيد عدد من المتهمين للقضاء بأن أقوالهم تم انتزاعها تحت التعذيب إلا أن القضاء لم يفتح تحقيقا مستقلا في ذلك، بل أصر على قبول تلك الاعترافات، كما تم اعتبار عدد من الأعمال بأنها أعمال تجسسية بينما هي لا يمكن أن ترقى لذلك، على سبيل المثال لا الحصر لقاء شخصيات سياسية أو دينية، ولا تزال القضية لم تحسم بعد ولم يتم إسقاط التهم عن المجموعة رغم كل العيوب القانونية التي رافقت المحاكمات غير العادلة.

وفي مثال على قبول المحاكم الاعترافات المنتزعة، ففي 24 فبراير تمسكت المحكمة بالحكم بالإعدام ضد المعتقل الأردني حسين ابو الخير بالإعدام رغم قوله للقاضي بأنه تم تعذيبه ولم يتم تمكينه من توكيل محامي رغم إعادة الحكم من المحكمة العليا.

حملة القسط للجوائز العالمية

في 29 مايو 2018، بعد موجة الاعتقالات التعسفية الأخيرة التي شنتها السلطات السعودية – ضد نشطاء حقوق الإنسان – أطلقت القسط حملة دعت فيها، المنظمات غير الحكومية، والحكومات، ومناصري حقوق الإنسان في كافة أرجاء العالم لتكريم أبطال حقوق الإنسان في السعودية وترشيحهم للجوائز، وترديد أسمائهم في المحافل العامة.

وفي 9 أكتوبر 2018، منحت منظمة القلم الإنجليزية جائزة بنتر لتشيما ماندا إنغوزي أديتشي، وأديتشي بدورها قدمت للكاتب والناشط وليد أبو الخير جائزة الكاتب الشجاع لعام 2018 من منظمة القلم. وكان وليد قد اختير في 20 فبراير لجائزة الجمعية القانونية الكندية العليا، وهو قد نال سابقاً في عام 1012 جائزة أولوف بالمه السويدية.

وقد قالت الفائزة بجائزة بنتر من منظمة القلم الإنجليزية لعام 2018، تشيما ماندا إنغوزي أديتشي في حفل منح وليد أبو الخير الجائزة:

”أنا فخورة بمشاركة جائزة بنتر من منظمة القلم لهذا العام مع الناشط والكاتب وليد أبو الخير، كرس وليد حياته لمساءلة السلطات السعودية على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وعلى الحديث بجرأة ومناصرة ضحايا هذه الانتهاكات“.

وفي 23 نوفمبر 2018، منحت جائزة رايت لايفليهود لعام 2018 – المعروفة باسم جائزة نوبل البديلة – إلى ثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان السعوديين، عبد الله الحامد، ومحمد فهد القحطاني، ووليد أبو الخير.

وصرحت لجنة جائزة رايت لايفليهود أن النشطاء الثلاثة تلقوا الجائزة ”لجهودهم الشجاعة والحالة، تقودها مبادئ حقوق الإنسان العالمية، لإصلاح النظام السياسي الشمولي في السعودية“.

وفي أثناء حفل التكريم، طالبت كلٌ من منظمة العفو الدولية في السويد ولجنة جائزة رايت لايفليهود السلطات السعودية بالإفراج عن النشطاء الثلاثة إفراجاً مباشراً وغير مشروط.

في حملتها لشهر مايو 2018، وجهت القسط دعوتها لشركائها من المنظمات غير الحكومية، وللبرلمانات، وللحكومات الراغبة في التعاون أيضاً. أما بالنسبة للمؤسسات، أفراداً ومجموعات، دعت لترشيح النشطاء لجوائز حقوق الإنسان، وأما بالنسبة للراغبين في الحكومات المحلية، فبتسمية الشوارع أو الحدائق تيمناً بالنشطاء، ولأولئك في الإعلام بكتابة الكتب والمقالات عنهم، بسرد قصصهم، بالأفلام وغيرها من الأساليب. أشارت القسط إلى أنّ هؤلاء النشطاء كرسوا حياتهم للقيام بما آمنوا به، وهم الآن خلف القضبان نتيجة لذلك.

والقسط تتوقع مزيد من الجوائز، وتعمل مع عدد من الجهات لتكريم أكبر وترميز أكثر، ومن ضمن أولئك التي تدعو القسط لتكريمهم، أعضاء جمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية: عبد الله الحامد ومحمد فهد القحطاني، محمد البجادي، الذي سجن لأكثر من ثلاث مرات، والذي حين سأله السلطات إن كان أي من أفراد عائلته معتقلاً، رد عليهم بأن كل من عانى الظلم من عائلته؛ وعبد العزيز الشبيلي وفوزان الحربي، الذين رفعوا قضايا بالنيابة عن أكثر من 100 ضحية للظلم، ولم يرفع أحد لقضيتهم، وزملاءهم الدكتور عبد الكريم الخضر، عبد الرحمان الحامد، وعيسى الحامد ومعهم القاضي السابق الذي أفرج عنه سليمان الرشودي.

معهم أيضًا مؤسس مرصد حقوق الإنسان في السعودية، وليد أبو الخير، ومؤسسو جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان، منهم: عبد الله العطوي ومحمد العتيبي، وندعو لتكريم مناصري حملة 26 أكتوبر لحق النساء في القيادة تحديدًا ولحقوق المرأة وحقوق الإنسان عمومًا، منهم الدكتور إبراهيم المديني، الدكتورة عزيزة اليوسف، والدكتورة إيمان النفجان ولجين الهذلول، ومحمد الربيعة. وأعضاء جمعية عدالة التي حلتها السلطات السعودية، وكل أولئك الذين دافعوا عن حقوق الإنسان في السعودية ودفعوا ثمنًا لمواقفهم.

الختام والتوصيات

لم يكن العام المنصرم 2018 أفضل من سابقه كما تمنينا، وذلك بسبب توفر ظروف مناسبة للسلطات لممارسة انتهاكاتها.

فلا يوجد داخليا مؤسسات مجتمع مدني تمكن المجتمع من مراقبة السلطات والحد من انتهاكاتها، ولا يسمح بحرية التعبير ليعبر الناس عن رأيهم وينتقدوا انتهاكات السلطات، ولا تتوفر البيئة القانونية أو الإدارية التي تسمح بالضغط نحو الإصلاح.

أما خارجيا فقد استطاعت السلطات أن تكسب عددا من الحلفاء عبر التبرعات المالية أو عبر الصفقات، لتكون تلك التحالفات دعما لانتهاكات السلطات، وافتعلت السلطات الأزمات مع دول متعددة لأسباب جميعها متعلقة بملفات الانتهاكات السعودي.

لكنه وبعد الجريمتين البشعتين المتمثلتين في قتل الصحفي جمال خاشقجي وتعذيب ناشطات حقوق الإنسان، فإن وضع السلطات السعودية لم يعد كما كان عليه من قبل، لذا فإننا في القسط نأمل أن ينتج هذا التغير ضغطا حقيقيا على السلطات من أجل تغيير حقيقي مستقبلا، وضمان أن تتوقف الانتهاكات والجرائم بحق الشعب السعودي والشعوب المجاورة.

إننا في القسط ندعو الجميع إلى استنكار انتهاكات السلطات السعودية المستمرة والمتزايدة، وندعو إلى الضغط عليها لإيقافها عن تكرار ذلك، ونحذر من الصمت أو التواطؤ مع هذه الانتهاكات، لأن ذلك قد يفتح الطريق أمام السلطات السعودية لمزيد من الانتهاكات، وقد علمتنا السلطات أن الصمت على جرائمها ينتج جرائم أكثر وخاصة منذ وصول الملك سلمان وابنه محمد بن سلمان لسدة الحكم.

إن منظمة القسط تكرر التوصيات الصادرة من مؤتمر استضافته بتاريخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2018، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، لتقييم حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. لقد شارك فيه ممثلون عن منظمة العفو الدولية، المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحقوق، ومراسلون بلا حدود. كما شارك في التجمع الأكاديمية السعودية هالة الدوسري وممثلة الحملة ضد تجارة الأسلحة التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها.

ودعوا المشاركون السلطات إلى اتخاذ إجراءات محددة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد وفي البلدان التي تمارس نفوذها فيها، و تكرر القسط هذه الدعوات الآن في ضوء ما جاء في هذا التقرير السنوي للعام 2018:

1. الالتزام بحرية التعبير، تكوين الجمعيات والتجمع:

أ. وضع حدٍ للمضايقات والملاحقة القضائية وإدانة أي شخص بسبب ممارسته السلمية لحقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛

ب. الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المسجونين لمجرد ممارستهم السلمية لهذه الحقوق، مثل نشاط حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن حقوق النساء؛ المحامون، الصحفيون، النشطاء السياسيون، المتظاهرون السلميون، ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي. ويعتبر سجنهم تعسفياً بمقتضى القانون الدولي، ويجب إلغاء الإدانات على هذا الأساس، ويجب توفير سبل المعالجات لجميع المحتجزين بصورة تعسفية؛

ج. إلغاء أو تعديل القوانين بشكل جوهري، بما في ذلك قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، وذلك لضمان أن انتقاد سياسة الحكومة وممارساتها، والمسؤولين، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من الخطاب المحمي للصحفيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وأي شخص يعبر سلمياً عن وجهة نظر لا يتم تجريمه؛ و

د. إلغاء قانون الجمعيات والتشريعات ذات الصلة أو تعديله بشكل جوهري لجعله مطابقاً تماماً للقانون والمعايير الدولية، والسماح بتشكيل منظمات حقوق الإنسان المستقلة.

2. الالتزام بالمعايير الدولية في إقامة العدالة:

أ. التأكد من وجود أساس قانوني وجنائي معترف به لكل اعتقال؛ وأن يكون المعتقلون على علم بأساس الاعتقال ويمكنهم الطعن فيه أمام القاضي خلال 48 ساعة من الاعتقال؛ والسماح للمعتقلين بالوصول إلى العائلة والتمثيل القانوني وباختيارهم خلال 24 ساعة من الاعتقال؛

ب. ضمان إجراء المحاكمات بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الحق في إعداد دفاع فعال والطعن في الأدلة والشهود في قضية معينة؛

ج. ضمان فصل السلطات؛ وأن يكون القضاء مستقلاً؛

د. الإفراج عن المحتجزين الذين انتهت مدة عقوبتهم والمحتجزين دون تهمة؛ و

هـ. التأكد من أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، بحيث لا يتمتع أي شخص في وضع السلطة بحصانة أو إفلات من العقاب.

3. إنهاء استخدام التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة:

أ. تنفيذ توصيات سنة 2016 الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية للمملكة العربية السعودية كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والإعلان عن الخطوات المتخذة؛

ب. وضع حد لممارسة الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والتأكد من أن كل معتقل لديه حق الوصول إلى أسرته ومحامٍ من اختياره؛

ج. التأكد من إجراء تحقيق شامل ومستقل ونزيه في جميع مزاعم التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وتقديم المتهمين بالمسؤولية الجنائية إلى العدالة؛

د. تحسين إدارة السجون ومراقبتها حتى يتم التعامل مع السجناء معاملة إنسانية ويحترم حقوقهم. التأكد من أن جميع أماكن الاحتجاز تتوافق مع قواعد مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء)؛ و

هـ. التأكد من عدم استخدام أي بيان تم الحصول عليه تحت الإكراه، بما في ذلك التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، كدليل في أي إجراءات، باستثناء الشخص المتهم بالتعذيب كدليل على أن البيان صدر؛ ويجب إعادة محاكمة الأشخاص المدانين على أساس "الاعترافات" المستخرجة تحت التعذيب أو سوء المعاملة على الفور في المحاكم المدنية في إجراءات عادلة تستثني مثل هذه التصريحات، أو يتم الإفراج عنهم.

4. تعزيز حقوق المرأة:

أ. تنفيذ توصيات عام 2018 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية للمملكة العربية السعودية كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

ب. ضمان قيام المرأة بدور نشط في المجتمع وأن تحمي القوانين واللوائح المرأة من العنف المنزلي والقمع والتهميش؛ و

ج. إلغاء نظام ولاية الذكور وإزالة القيود التي تحول دون مساواة المرأة بالرجل أمام القانون في التمتع بجميع حقوق الإنسان وضمان مشاركتها النشطة في المجتمع، بما في ذلك الحق في حرية الحركة والتعليم والعمل والزواج وجبر الضرر.

5. إلغاء عقوبة الإعدام:

أ. يجب فرض حظر رسمي على تنفيذ أحكام الإعدام فوراً بهدف إلغاء هذه العقوبة؛

ب. إلى حين الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، التوقف عن استخدام عقوبة الإعدام وتعليق تنفيذ أحكام الإعدام؛

ج. التوقف عن استخدام عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة، بما يتماشى مع التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي، لا سيما كطرف في اتفاقية حقوق الطفل؛ وكذلك ضد أي شخص يعاني من إعاقات عقلية أو ذهنية؛ و

د. ضمان حصول المواطنين الأجانب الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم أو سجنهم على إمكانية الوصول الكافي إلى الخدمات القصلية وخدمات الترجمة الفورية.

6. ضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب:

أ. إلغاء المحكمة الجنائية المتخصصة لأنها غير عادلة في الأساس وتفقر إلى معايير النزاهة والاستقلال القضائي المعترف بها دوليًا وإلغاء أو تعديل القانون الجنائي لجرائم الإرهاب وتمويله وقانون مكافحة جرائم الإنترنت بشكل كبير لضمان أن تلتزم الأحكام بقانون حقوق الإنسان والمعايير الدولية؛

ب. التوضيح علانية للشعب السعودي كيف تميز الحكومة بين الحق في حرية التعبير والإرهاب؛ و

ج. ضمان عدم امتداد تعريف الإرهاب ليشمل المعارضة السلمية، أو المحتجين السلميين، أو النشاط المدني السلمي، وأن مكافحة الإرهاب لا تستخدم كذريعة لقمع الحريات الأساسية.

7. تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تعزيز حقوق التنوع الثقافي:

أ. تنفيذ توصيات 2016 الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري فيما يتعلق بالتزامات المعاهدات في المملكة العربية السعودية كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، والإعلان عن الخطوات المتخذة؛

ب. مراجعة محتوى جميع المناهج التعليمية الأساسية والثانوية لضمان أنها لا تشجع التمييز أو تعمل على تقويض معايير حقوق الإنسان؛ و

ج. حظر الدعوة إلى الكراهية التي تشكل تحريضًا على العداء أو التمييز أو العنف على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الجنسية أو أي أسباب تمييزية أخرى.

8. فيما يتعلق بالنزاع في اليمن:

أ. الامتنال الكامل للقانون الإنساني الدولي في تخطيط وتنفيذ أي غارات جوية، بما في ذلك ضمان عدم استهداف المدنيين والأهداف المدنية ووضع حد للهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تضر المدنيين؛

ب. اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بما في ذلك تقديم تحذيرات مسبقة فعالة من الهجمات الوشيكة على السكان المدنيين في المناطق المتضررة؛

ج. ضمان منح جميع العاملين في المجال الإنساني حرية الحركة وضمان تسليم الإغاثة الإنسانية المحايدة بسرعة وبدون عوائق للمدنيين المحتاجين، ورفع القيود التعسفية المفروضة على الواردات التجارية من السلع الأساسية؛

د. التعاون بشكل كامل مع التحقيق الذي يجريه فريق الخبراء البارزين المكلفين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإجراء فحص شامل لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان الدولية وغيرها من مجالات القانون الدولي المناسبة والقابلة للتطبيق والتي ترتكبها جميع الأطراف الصراع في اليمن منذ سبتمبر/أيلول 2014؛ و

هـ. ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في ادعاءات بارتكاب جرائم حرب، وعندما تكون هناك أدلة مقبولة كافية، يتم ملاحقة المشتبهين في المسؤولية – بما في ذلك مسؤولية القيادة – في محاكمات عادلة.

القسط تؤكد أن الشروع في هذه الخطوات دليل على نية صادقة لإصلاح حقيقي، وأن التأخر عن أي منها دليل على الإصرار على بقاء الانتهاكات وعدم الاكتراث بالمجتمع السعودي وحقوقه، ولا بالمنطقة واستقرارها، وتؤكد القسط أن الإصرار على النهج السعودي القديم سيزيد من التوتر الظاهر في المنطقة، وهو بمثابة هرولة وجر للباد نحو الهاوية. وسيأخذ الباد والمنطقة لما لا تحمد عقباه لا سمح الله.



Website: www.alqst.org
Email: info@alqst.org

Unit 24.7, Coda Studio
189 Munster Rd, Fulham
London SW6 6AW
United Kingdom